الفصل الثالث

التقديم والتأخير

وفيه توطئة وثلاثة مباحث :

- المبحث الأوَّل : تقديم الاسم المفرد .

- المبحث الثانِي : تقديم شبه الجملة .

- المبحث الثالث : تقديم ما يرد مفردًا وجملةً وشبهَ جملة .

وذُيِّل بخلاصةٍ لأهمِّ نتائج البحث فيه .

obeikan.com

obeikan.com

توطئة

مفهوم التقديم والتأخير :

يراد بالتقديم والتأخير أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصليّ في السياق فيتقدَّم ما الأصل فيه أن يتأخَّر ويتأخَّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم .

والحاكم للترتيب الأصليّ بين عنصرين يختلف إذا كان الترتيب لازمًا أو غير لازم ، فهو في الترتيب اللازم (الرتبة المحفوظة) حاكمٌ صناعيٌّ نحويّ ، أمَّا في غير اللازم (الرتبة غير المحفوظة) فيكاد يكون شيئًا غير محدَّد ، ولكن توجد بعض الأسباب العامَّة الَّتي قد تفسِّر الترتيب الأصليّ – بنوعيه - بين عنصرين ، وهي مختلفة في اعتباراتها ، فمنها ما اعتباره معنويّ ، ومنها ما اعتباره لفظيّ ، أو منطقيّ ، أو صناعيّ ، ومن أهمّ هذه الأسباب :

1- أن تكون العلاقة بين العنصرين علاقة المحكوم عليه بالحكم ، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم المحكوم عليه ويتأخَّر الحكم ، كتقدُّم المبتدأ على الخبر [1] .

2- أن تكون العلاقة بينهما علاقة العامل بالمعمول ، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم العامل ويتأخَّر المعمول ، كتقدُّم الفعل على المفعول [2] .

3- أن تكون العلاقة بينهما علاقة المقدِّمة بالنتيجة ، فمقتضى الأصل أن تتقدَّم المقدِّمة وتتأخَّر النتيجة ، كتقدُّم فعل الشرط على جواب الشرط [3] .

4- أن تكون العلاقة بينهما علاقة الكلّ بالجزء المقتطَع منه ، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم الكلُّ ويتأخَّر الجزء ، كتقدُّم المُستثنى منه على المُستثنى .

5- أن يكون تقدُّم عنصرٍ ضروريًّا لحفظ تقسيمٍ معلوم من اللغة بالضرورة ، كتقدُّم الفعل على الفاعل ؛ لما عُلم من وجود جملة فعليَّة تقف جنبًا إلى جنب مع الجملة الاسميَّة مكوِّنةً معها أساسًا ثنائيًّا لورود الجمل .

وللتقديم والتأخير علَّة هي الرتبة ، فالرتبة مبدأٌ نحويٌّ لولاه لم يكن ثَمَّ تقديمٌ ولا تأخير ، فما الرتبة ؟ وما أنواعها ؟

---

(1) انظر : شرح الكافية للرضي 201/1 .
(2) انظر : أسرار العربية /85 ، والمرجع السابق .
(3) انظر : ابن يعيش 7/9 .

الرتبة قرينةٌ نحويَّةٌ من قرائن المعنى ، يمكن تعريفها بأنها جزءٌ من النظام النحويّ "يحدِّد موقع الكلمة من بناء الجملة" [1] ويفرض لكلمتين بينهما ارتباط أن تأتي إحداهما أوَّلاً والأخرى ثانيًا [2] ، ويمتنع العكس إذا كانت الرتبة محفوظة ، أمَّا إذا كانت الرتبة غير محفوظة فيجوز أن تتقدَّم إحدى الكلمتين في تعبيرٍ وتتأخَّر في تعبيرٍ آخر من غير اتِّصاف أحد التعبيرين بالخطأ النحويّ .

وهناك تجاذبٌ بين الرتبة والإعراب ، فالرتبة في اللغات غير الإعرابيَّة تُحدِّد الوظيفة التركيبيَّة لأجزاء الجملة ، أمَّا في اللغات الإعرابيَّة فتظهر مرونة الرتبة وإتاحتها حريَّة الحركة لتلك الأجزاء ؛ بسبب تكفُّل الإعراب بتحديد الوظيفة التركيبيَّة لها ، فإذا خفي الإعراب انتفى ذلك ووجب الالتزام بالرتبة [3] .

والفرق بين الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة أنَّ الترتيب السياقيَّ للكلمات في حالة الرتبة المحفوظة يُراعى في نظام اللغة وفي الاستعمال ، ولا يقع خلافه إلاَّ موصوفًا بالخطأ النحويّ ، أمَّا في حالة الرتبة غير المحفوظة فترتيب الكلمات في السياق أصلٌ افتراضيٌّ اتَّخذه النظام النحويُّ، وقد يُحتِّم الاستعمال ـ حسب المقام والغرض ـ خلافه بتقديم المتأخِّر .

ويُوصَف العنصر المتقدِّم في الرتبة المحفوظة بأنَّه متقدِّم وجوبًا - ومن ذلك تقدُّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، وحرف الجرِّ على المجرور، وغيرها ـ أمَّا في الرتبة غير المحفوظة ـ كالَّتي بين المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول به ، والضمير والمرجع ، وغير ذلك ـ فالتقديم والتأخير اختيارٌ أسلوبيٌّ جائزٌ للمتكلِّم بحسب ما يعبِّر عن غرضه ويُفهِم معناه المقصود [4] .

وقد يُلغى هذا الاختيار وتُحفَظ الرتبة ؛ إمَّا لاتِّقاء لبس ، كما في (ضرب موسى عيسى) ، أو لاتِّقاء مخالفة القاعدة ، كما في (رأيتُكَ) [5] ، فانتقال الرتبة من دائرة الرتبة غير المحفوظة إلى دائرة الرتبة المحفوظة أمرٌ وارد .

---

(1) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض /117 .
(2) انظر : البيان في روائع القرآن 67/1 .
(3) انظر : ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربيّ /260 .
(4) انظر : اللغة العربيَّة معناها ومبناها /207 .
(5) انظر : البيان في روائع القرآن 69/1 .

والفرق بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة هو عينه الفرق بين الواجب والجائز في النحو ؛ فالتقديم في الرتبة المحفوظة حكمٌ تركيبيٌّ نحويٌّ صِرف لا مجال فيه لاختيار المتكلِّم ، فهو إمَّا جارٍ على القاعدة بحفظها ، أو مخالفٌ للقاعدة مخلٌّ بسلامة التركيب بإهماله لها ، أمَّا الرتبة غير المحفوظة فالتقديم فيها أمرٌ اختياريٌّ يمكِّن من التصرُّف في العبارة ؛ لأنَّه يصبح وسيلة أسلوبيَّة تُستجلب بها المعاني وتُقلَّب العبارة لتناسب مقتضى الحال [1] ، ولهذا دار البحث البلاغيُّ في علم المعاني حول الرتبة غير المحفوظة .

مخالفة الأصل فيهما :

ينطلق الحديث عن التقديم والتأخير من منطلق الرتبة الَّتي منها ـ كما أسلفت ـ رتبة محفوظة لا تُخالَف إلاَّ خطأً وانحرافًا عن النظام السياقيِّ ، ورتبة غير محفوظة قد تُراعَى وقد لا تُراعَى .

والترتيب الَّذي جعله النظام النحويُّ أصلاً في الرتبة غير المحفوظة لا يُسأل عن علَّته في غالب الأحيان ، وإنَّما يُسأل عمَّا جاء على خلافه : لِمَ خالف ؟ وما الغاية من الخلاف ؟

فالتقديم والتأخير نوعٌ من التصرُّف في التركيب والعدول عن أصل ترتيب عناصره لغاية بيانيَّة معنويَّة ، وهذا التصرُّف لا يكون اعتباطًا لغير علَّة وإلاَّ كان جورًا على التركيب ومعناه وإفسادًا للكلام بأسره .

حاصل القول في ظاهرة التقديم والتأخير (الجائز) أنَّها تفتقر إلى أمور :
الأوَّل : تحديد الأصل في ترتيب عناصر التركيب .
الثاني : تحديد العدول عن الأصل في هذا الترتيب .
الآخر : البحث عن علَّة هذا العدول وتأثيره في المعنى والدلالة .

أغراض التقديم :

للتقديم أغراض متعدِّدة متنوِّعة ، يتعيَّن أحدها بحسب العنصر المقدَّم ، وبحسب المقامات والأحوال ، إلاَّ أنَّ الغرض الأوَّل من تقديم عنصرٍ ما هو كون ذكره أهمّ من

(1) انظر : البيان في روائع القرآن 67/1 .

ذكر باقي أجزاء الكلام ، والعناية به أكثر من العناية بذكر غيره [1] ، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بقوله في الفاعل والمفعول : " ... يقدِّمون الَّذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويعنيانهم " [2]، وجعله الإمام عبد القاهر قاعدةً للتقديم بقوله: " ... لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام " [3] ، إلاَّ أنه أكَّد أنَّ الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي لبيان سبب تقديم لفظٍ ما ، بل يجب أن يُفسَّر وجه العناية فيه وسبب أهمِّيَّته الَّتي جعلته يتقدَّم في حين تأخَّر غيره [4] .

وما دام القول بالعناية وحدها لا يكفي فقد ذكر العلماء من الأغراض ما يُعدُّ وجوهًا لهذه العناية ؛ ففيها تفسيرٌ لها وتعليل ، وليس فيها حجرٌ على غيرها من الأغراض ؛ فلكلِّ سياقٍ خواصُّه ، ولكلِّ تقديمٍ أسراره .

وممَّا ذكروه من أغراض تقديم الخبر المفرد على المبتدأ :

1- التخصيص ، كأن يقول أحد : زيد إمَّا قائم أو قاعد ، " فيردِّده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما " [5] ، فالردُّ عليه يكون بتقديم الخبر لتخصيص المبتدأ به ، فيقال : قائمٌ هو .

2- الافتخار ، نحو : " تميميٌّ أنا " ، فتقديم الخبر هنا " يُفهَم منه معنى لا يُفهَم بتأخيره " [6] ، وهو الافتخار – أو غيره كالتخصيص في مقام آخر – فيجب التقديم مراعاةً للمعنى والغرض .

3- التفاؤل أو التشاؤم ، مثل : ناجحٌ زيدٌ ، ومقتولٌ إبراهيم [7] .

ومن أغراض تقديم الخبر الظرف والجارّ والمجرور :

1- الاختصاص ، نحو قول الله تعالى : ﴿ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ﴾ [8] ، فالغرض من التقديم هنا بيان " اختصاص الملك والحمد بالله عزَّ وجلَّ " [9] لا بغيره .

---

(1) انظر : الأطول 366/1 .
(2) الكتاب 34/1 ، وفي معناه : الكتاب 56/1 ، 143/2 .
(3) دلائل الإعجاز /107 .
(4) انظر : السابق .
(5) الإيضاح /101 .
(6) شرح الكافية للرضي 234/1 .
(7) انظر : معاني النحو /153.
(8) سورة التغابن ، الآية 1 .
(9) الكشَّاف 112/4 .

ويجب التنبيه هنا إلى أنَّ التقديم للاختصاص ليس مقصوراً على كون المقدَّم ظرفًا والمؤخَّر مبتدأ ؛ فقد " كاد أهل البيان يُطبقون على أنَّ تقديم المعمول يفيد الحصر ، سواء كان مفعولاً أو ظرفًا أو مجرورًا ، ولهذا قيل في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1] : معناه : نخصُّك بالعبادة والاستعانة " [2] .

2- التنبيه من أوَّل الأمر على أنَّ الظرف خبرٌ لا نعت [3] ، كما في قول الشاعر :

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمَّته الصغرى أجلُّ من الدهر [4]

فإنَّه " لو أخَّر فقال : هممٌ له ، لتُوُهِّم أنَّه صفة " [5] ، فقدَّم الخبر للتنبيه وإزالة الوهم .

ولتقديم المبتدأ على الفعل أغراض كثيرة ، منها :

1- التخصيص بالخبر الفعليِّ ، نحو : أنا سعيتُ في حاجتك ؛ لإفادة الانفراد بالسعي وعدم الشركة فيه [6] .

2- تحقيق الأمر وإزالة الشكِّ ، نحو : هو يعطي الجزيل ، فليس الغرض هنا ادِّعاء اختصاصه بذلك دون غيره ، وإنَّما الغرض تأكيد المعنى في نفس السامع [7] .

3- تعجيل مسرَّة السامع أو مساءته [8] ، نحو : خليلك عاد من السفر ، ونحو : الكئيب يزورك اليوم .

وغير ذلك من الأغراض ممَّا سيأتي مفصَّلاً في موضعه .

قيمة التقديم والتأخير :

ظاهرة التقديم والتأخير ـ شأن الظواهر السياقيَّة الأخرى كالحذف والزيادة وغيرها ـ مظهرٌ من مظاهر شجاعة العربيَّة [9] ؛ ففيها إقدام على مخالفة لقرينة من قرائن المعنى من غير خشية لبس ، اعتمادًا على قرائن أخرى ، ووصولاً بالعبارة إلى دلالاتٍ وفوائد تجعلها عبارةً راقيةً ذات رونقٍ وجمال .

---

(1) سورة الفاتحة ، الآية 5 . (2) معترك الأقران 189/1 . (3) انظر : عروس الأفراح 465/1 .

(4) نسبه القزويني وشُرَّاح التلخيص إلى حسَّان بن ثابت ﷺ في مدح الرسول ﷺ ، وحقَّق الدكتور عبد الحميد هنداوي أنَّه لبكر بن النطَّاح في أبي دلف، يُراجع: المطوَّل/354 (حاشية 2)، الأطول507/1 (حاشية 2).

(5) عروس الأفراح 465/1 . (6) انظر : دلائل الإعجاز /128 . (7) انظر : السابق /129 .

(8) انظر : الإيضاح /56 ، والأطول 369/1 . (9) انظر : الخصائص 360/2 .

والقيمة البيانيَّة للتقديم والتأخير مرتبطةٌ بالجائز منه ، ومرهونةٌ بحسن استعماله على وفق مقتضى الحال ، والوعي باستعماله في موضعه ، وإلاَّ كان عبثًا لا قيمة له ولا فائدة بل ربَّما يؤدِّي إلى إفساد المعنى .

والأغراض الَّتي تتفتَّق عنها ظاهـرة التقديم تبيِّن ثراءها وكثرة فوائـدها ، وكونها منبعًا ثرًّا لرقيِّ الأساليب وارتفاعها في البيان .

فلا عجب حين نرى احتفاء الإمام عبد القاهر الجرجاني بهذه الظاهرة في قوله عن بابها : " هو بابٌ كثير الفوائد ، جمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعُه ، ويَلطُف لديك موقعُه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان " [1] .

(1) دلائل الإعجاز /106 .

المبحث الأوَّل

تقديم الاسم المفرد

وفيه ثلاث قضايا :

- **الأولى** : تقديم الفاعل على الفعل .
- **الثانية** : تقديم المفعول على الفاعل .
- **الثالثة** : مجيء الاسم بعد (إذا) الشرطية .

obeikan.com

obeikan.com

تقديم الفاعل على الفعل

صورة هذه المسألة أن ينتقل الاسم من كونه فاعلاً يقع بعد الفعل إلى كونه مبتدأً يقع قبل الفعل وتصبح الجملة الفعليّة بعده خبرًا له ، وإذا نظرنا إلى هذا من جهة الإسناد المجرّد فليس ثمّة فرق ؛ لأنّ المبتدأ فاعلٌ في المعنى [1] ، وأمّا من جهة الصنعة النحويّة ومعانيها فالتقديم وسيلةٌ أسلوبيّة نقلت التركيب من نطاق الجملة الفعليّة إلى نطاق الجملة الاسميّة ، ونقلةٌ كهذه لا بدّ من أن يكون وراءها شيءٌ كثير من جهة الدلالة ، ولذلك كان لهذا التقديم أغراض كثيرة وفوائد جمّة على ما سيأتي بيانه .

الجملة الّتي يتقدّم فيها الاسم ويتأخّر الفعل لا تظلّ جملةً فعليّةً كما يقول نحاة الكوفة ؛ فهناك عدّة أسباب تمنع من كون الاسم المقدّم فاعلاً ، منها :

1- أنّ الفاعل معمول والفعل عامل ، والمعمول يتأخّر عن العامل .

2- وأنّ الفاعل " بمنزلة الجزء من الفعل " [2] ، فهما " كجزأي كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها " [3] .

3- وأنّ الفاعل يتعرّض بالتقديم لتسلّط العوامل عليه ، فلا يعمل ما تأخّر فيه ، كما نقول في (زيدٌ قام) : إنّ زيدًا قام ، فانتصاب (زيد) بـ(إنّ) دليل على أنّه لم يكن مرفوعًا على الفاعليّة وإنّما رُفع على الابتداء ، وهو عاملٌ ضعيف ، فلذلك انتسخ عمله بعمل (إنّ) [4] .

4- وأنّ اللفظ أقوى من المعنى ، وما دام الفعل حين قُدّم الاسم قد لحقه ألف الضمير وواوه ونونه (في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن) ، فهذا دليلٌ على أنّه شغِل بمضمَرٍ حين أُخّر [5] ، فلا يظلّ الاسم المقدّم فاعلاً له .

ثمّ إنّ الافتراق بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة يجعل تقديم الفاعل لا أصل له عند البصريّين ، ولكلّ هذا كان الصحيح قولهم بوجوب تأخير الفاعل عن عامله [6] ، فإذا وُجِد ما صورته تقدّم الفاعل وجب كونه مبتدأً وتقدير الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل ، وتكون الجملة الفعليّة خبرًا للمبتدأ [7] .

---

(1) انظر : الخصائص 343/1 .
(2) أسرار العربيّة /79 ، وفيه سبعة أوجه للدلالة على ذلك نأيتُ عن التطويل بذكرها .
(3) شرح الأشموني 388/1 .
(4) انظر : شرح التسهيل 107/2 .
(5) انظر : السابق .
(6) انظر : همع الهوامع 159/1 .
(7) انظر : المقتضب 128/4 ، شرح جمل الزجّاجي لابن هشام /108 ، شرح الأشموني 388/1 .

ولتقديم المبتدأ على الخبر الفعليّ أغراض كثيرة ، منها :

1- التخصيص بالخبر الفعليّ ، بالنصّ على أنّ المبتدأ " فاعله دون واحد آخر ، أو دون كلّ أحد "[1]، ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [2] ، أي أنّهم أصحاب اليقين دون غيرهم ، وفي تخصيصهم بذلك "تعريضٌ بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته ، وأنّ قولهم ليس بصادرٍ عن إيقان ، وأنّ اليقين ما عليه مَن آمن بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك "[3]، ومنه في المثل : تُعْلمني بضبٍّ أنا حرَشْتُه ؟ [4] ، فتقديم (أنا) للتخصيص ، والمعنى : أنا حرشته دون غيري .

2- تحقيق الأمر للسامع وإزالة الشكّ من ذهنه ، بالتأكيد على أنّ الفاعل المعيّن قد فعل، فلذلك يُذكَر الفاعل أوّلاً ليقع في نفس السامع قبل الفعل فيباعده من الشبهة ويمنعه من الإنكار وظنّ الغلط والتزيُّد،ومثال ذلك:فلانٌ يحبُّ الثناء،فليس مراد القائل أن يزعم أنّ فلانًا وحده يحبُّ الثناء، ولا أن يُعرِّض بإنسان لا يحبُّ الثناء، ولكنّ المراد بيان أنّ حبّ الثناء دأبه على جهة التحقيق للسامع وتمكين ذلك في نفسه [5] .

وتحقيق الأمر يرد في مقامات عدَّد منها الإمام عبد القاهر [6] :

أ) فيما سبق فيه إنكارٌ من منكِر ، نحو أن يقول قائل : ليس لي علمٌ بالّذي تقول ، فأقول له : أنت تعلم أنّ الأمر على ما أقول ، ولكنّك تميل إلى خصمي .

ب) وفيما اعترض فيه شكٌّ ، نحو أن يقول قائل : كأنّك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك ، فأقول : أنا أعلم ، ولكنّي أداريه .

ج) وفي تكذيب مدّعٍ ، كقول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَإِذَا جَاؤُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [7] ، وذلك أنّ قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾ دعوى منهم أنّهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

د) وفيما القياس في مثله أن لا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [8] ، وذلك أنّ عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة .

---

(1) دلائل الإعجاز /128 . (2) سورة البقرة ، الآية 4 . (3) الكشّاف 137/1 .
(4) مجمع الأمثال 172/1 . (5) انظر : دلائل الإعجاز /128 ، 129 .
(6) انظر : دلائل الإعجاز /133 وما بعدها . (7) سورة المائدة ، الآية 61 .
(8) سورة الفرقان ، الآية 3 .

هـ) وفي كلِّ شيءٍ كان خبرًا على خلاف العادة وعمَّا يُستغرَب من الأمر ، نحو أن تقول : ألا تعجب من فلان ؟ يدَّعي العظيم وهو يعيا باليسير ، ويزعم أنَّه شجاعٌ وهو يفزع من أدنى شيء .

و) وفي الوعد والضمان ، وذكر أنَّه ممَّا يحسُن فيه ويكثُر ، كقول الرجل : أنا أعطيك، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ؛ وذلك أنَّ من شأن من تَعِدُهُ وتَضمنُ له أن يعترضه الشكُّ في تمام الوعد وفي الوفاء به ، فهو من أحوج شيءٍ إلى التأكيد .

ز) ويكثر أيضًا في المدح والفخر، نحو:أنت تعطي الجزيل،وذلك أنَّ من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشكِّ فيما يمدح به ويباعدهم من الشبهة، وكذلك شأن المفتخر.

3- الثالث من أغراض تقديم المبتدأ على الخبر الفعليّ : تعجيل المسرَّة أو المساءة ؛ لكون المسند إليه يسرُّ السامع أو يسوؤه [1] ، نحو : صديقك يعود اليوم ، عدوُّك جاء إلى البلد .

4- التعظيم أو التحقير، فممَّا التقديم فيه للتعظيم قول الله تعالى:﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[2]، حيث قُدِّم لفظ الجلالة على فعل الاستهزاء ؛ " للتنبيه على أنَّ الاستهزاء بالمنافقين هو الاستهزاء الأبلغ الَّذي لا اعتداد معه باستهزائهم ؛ لصدوره عمَّن يضمحلُّ علمهم وقدرتهم في جانب علمه وقدرته"[3]،وممَّا التقديم فيه للتحقير أن نقول:الغبيُّ جاء[4].

5- الغرابة ، أي كون الفعل مستغرَب الوقوع من ذلك الفاعل لا لأنَّ الفعل غريبٌ في نفسه ، فيُقدَّم الفاعل ويكون مبتدأ ، نحو : الأخرس نطق ، الأعمى أبصر [5] .

6- تنبيه المخاطَب إلى المحدَّث عنه ، قال سيبويه : " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربتُهُ ، فلزمَتْهُ الهاء ، وإنَّما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل أنَّه في موضع (منطلقٌ) إذا قلت : عبد الله منطلقٌ ، فهو في موضع هذا الَّذي بُنِي عليه الأوَّل وارتفع به ، فإنَّما قلت : (عبد الله) فنبَّهْتَه [6] له ، ثمَّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء "[7]، فكلام سيبويه في هذا الموضع صريحٌ في أنَّ تقدُّم الاسم ورفعه بالابتداء وبناء الفعل عليه يفيد تنبيه المخاطَب إلى الاسم المقدَّم .

---

(1) انظر : الأطول 369/1 . (2) سورة البقرة ، الآية 15 . (3) روح المعاني 159/1 .
(4) انظر : معاني النحو 160/1 . (5) السابق .
(6) (فنبَّهتَه) هو اللفظ الوارد في طبعة ديرنبورغ الَّتي حظيتْ بأصحِّ نسخة من كتاب سيبويه وجعلها المرحوم الشيخ عبد السلام هارون أساسًا في المعارضة ، ومع هذا فقد أثْبَتَ في متن مُحقَّقته (فنسبته له) خلافًا لها ولطبعة بولاق .
(7) الكتاب 81/1 .

وقد قدَّم الصيرفيّ المبتدأ على الفعل في مواضع ، منها :

- في قوله في عودة الوحي :

عاد ليَ الوحيُ وعاد الرواءْ للشعرِ والشدوِ بهذا اللقاءْ
في مارسٍ حين الربيعُ انتشى بعطره الفوّاح عبْر الهواءْ (1)

والتقديم في قوله: (حين الربيع انتشى) لتعجيل المسرَّة والتفاؤل ، بتصدير لفظ (الربيع) الّذي يحمل دلالة السعادة والبهجة، بما يتناسب مع جوّ الفرح في القصيدة بسبب عودة الوحي .

- وفي قوله في الشاعر العراقيّ هلال ناجي :

وإن جلا الحسنَ قلتَ : الريشةُ انطلقتْ بكلّ لونٍ يُباهي كلَّ ما رسموا (2)

وتقديم (الريشة) في البيت لتنبيه المتلقّي إلى المتحدَّثِ عنه ، وهذا التنبيه لازم في هذا الموضع ؛ ففي البيت انتقال بالصورة من مجال الشعر إلى مجالِ الرسم ، وهذا الانتقال قد لا يُدرك بسرعة ، فكان لا بدَّ من تصدير ما يدلُّ على هذا الانتقال ، فقدَّم الريشة الّتي هي أداة الرسَّام .

- وفي رثائه لعزيز فهمي ، النائب المثالي ، والوطنيّ المخلص ، والمحامي النابغة ، والشاعر الملهَم :

خلّ العزاء فما يفيدُ عزاءُ ساد الظلامُ وغامت الأضواءُ
الشعلةُ انطفأتْ .. وكان وراءها للمدلجين الحائرين رجاءُ (3)

والتقديم في قوله : (الشعلةُ انطفأتْ) أقرب إلى إرادة التعظيم ، لبيان أنَّ الّذي وقع له الانطفاء ليس شيئًا هيّنًا ، وإنّما هو الشعلة الّتي تهدي المدلجين الحائرين ، فالأهمّيّة هنا ليست للمسند (الانطفاء) وإنّما للمسند إليه (الشعلة) ، فلذلك كان المسند إليه أحقَّ بالتقديم .

- وفي قوله في رثاء سامية محمّد الصيرفي :

وكتسبيحة المصلّي إذا ما حرسته الأملاكُ والطهر ضمّه (4)

---

(1) عودة الوحي /8 .
(2) السابق /15 .
(3) صدى ونور ودموع /281 .
(4) صلواتي أنا /67 .

ومع أنَّ في التقديم هنا نوعًا من القلق ؛ لأنَّه عطف جملة اسميَّة على جملة فعليَّة [1] إلاَّ أنَّ فيه فائدتان : الأولى من جهة المعنى ، بتخصيص الطهر بضمِّ المصلِّي ، والثانية من جهة اللفظ ، حيث تأخَّر الفعل (ضمَّه) ليأخذ مكانه من القافية .

• وقوله في قصيدة (لغة الضاد) :

البخاريُّ لم يكن قرشيًّا حين يروي لسيِّد المرسلينا [2]

والفعل المؤخَّر في البيت منفيّ ، وتقديم المسند إليه على المسند المنفيّ يفيد المبالغة في النفي ، وقد يفيد التخصيص [3] ، وتتعيَّن المبالغة في البيت ، ووجه المبالغة في النفي إظهار صورة مفادها أنَّ الإمام البخاريّ مع كونه في ذروة العلماء لم يكن قرشيًّا ، ومع هذا فقد يُسِّر لحفظ حديث النبيّ ﷺ ذي اللسان العربيّ المبين ، ممَّا يدلُّ على أنَّ اللغة العربيَّة محفوظةٌ بحفظ الله ، وهو يهيِّء لحفظها من شاء من العرب أو من غيرهم .

---

(1) للنحاة في عطف الجملة الاسميَّة على الفعليَّة والعكس ثلاثة أقوال : جوازه مطلقًا ، ومنعه مطلقًا ، وجوازه في الواو فقط ، وقد جعل ابن هشام القول بالمنع المطلق أضعف الثلاثة ، انظر : مغني اللبيب /630 .

(2) صلواتي أنا /92 .

(3) انظر : معترك الأقران 187/1 .

تقديم المفعول على الفاعل

التقديم المقصود هنا هو سبق المفعول للفاعل مع بقائه منصوبًا كما كان في حالة التأخير ، فالتغيير عن الأصل من حيث الترتيب فقط ، ولا يمتدُّ إلى الإعراب ، يقول سيبويه : " فإن قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما كان في الأوَّل ، وذلك قولك : ضرب زيدًا عبدُ الله ؛ لأنَّك إنَّما أردت به مؤخَّرًا ما أردت به مقدَّمًا ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوَّل منه وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا ، وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثير " [1] ، ومقبولٌ في القياس [2] .

مقتضى الأصل أن يتقدَّم الفاعل على المفعول [3] ؛ " لأنَّ الفعل قد يستغني عن المفعول ، ولأنَّ المفعول فضلة في الكلام " [4] ، ولكن تعرض أمور فتوجب مخالفة الأصل بتأخير الفاعل عن المفعول ، وهي [5] :

1- أن يتَّصل بالفاعل ضمير مفعول راجع إلى مفعول ، نحو : ضرب زيدًا غلامُهُ .
2- أن يكون الفاعل محصورًا بـ(إلاَّ)، نحو: ما ضرب عمرًا إلاَّ زيدٌ ، أو بـ(إنَّما)، نحو : إنَّما ضرب عمرًا زيدٌ .
3- أن يتَّصل مفعوله وهو غير متَّصل ، نحو : أكرمك محمَّدٌ .

وتعرض أمورٌ توجب التزام الأصل بتقديم الفاعل على المفعول ، وهي [6] :

1- أن يخفى الإعراب اللفظيّ في الفاعل والمفعول معًا مع انتفاء القرينة اللفظيَّة أو المعنويَّة الَّتي تميِّز أحدهما من الآخر ، نحو : ضرب موسى عيسى .
2- أن يكون الفاعل ضميرًا متَّصلاً وجب تقديمه على المفعول ، سواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا ، نحو : ضربت زيدًا ، أو مضمرًا منفصلاً ، نحو : ما ضربت إلاَّ إيَّاك، أو مضمرًا متَّصلاً ، نحو : ضربتُكَ .
3- أن يكون المفعول محصورًا بإلاَّ ، نحو : ما ضرب زيدٌ إلاَّ عمرًا ، أو بإنَّما ، نحو : إنَّما ضرب زيدٌ عمرًا .

---

(1) الكتاب 34/1 .
(2) انظر : الخصائص 382/2 .
(3) انظر : المقتضب 102/4 ، جمل الزجَّاجي /10 .
(4) شرح جمل الزجَّاجي لابن هشام /108 .
(5) انظر : شرح الكافية للرضي 171/1 .
(6) انظر : شرح الكافية للرضي 166/1 ، وشرح الأشموني 403/1 .

أمَّا فيما عدا تلك الحالات فتقديم المفعول جائز " إذا كان الكلام موضحًا عن المعنى " [1] وكان الإعراب مفصحًا عن الفاعل والمفعول [2] ، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [3] .

ويدور غرض تقديم المفعول على الفاعل حول العناية والاهتمام الَّذي هو الأصل في أغراض التقديم عامَّة ، وممَّا يبيِّن وجه العناية والاهتمام ما ذكره الإمام عبد القاهر في تفسيرهما بمثال في قوله : " معنى ذلك أنَّه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسانٍ بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجيِّ يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، أنَّهم يريدون قتلَه ، ولا يبالون مَن كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنَّه يقدِّم ذكر الخارجيِّ فيقول: قَتلَ الخارجيَّ زيدٌ ، ولا يقول : قتلَ زيدٌ الخارجيَّ ؛ لأنَّه يعلم أنْ ليس للناس في أن يعلموا أنَّ القاتل له زيدٌ جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمُّهم ويتَّصل بمسرَّتهم ، ويعلم من حالهم أنَّ الَّذي هم متوقِّعون له ومتطلِّعون إليه : متى يكون وقوع القتل بالخارجيِّ المفسد ، وأنَّهم قد كُفوا شرَّه وتخلَّصوا منه " [4] .

وقد استعمل الصيرفيُّ تقديم المفعول على الفاعل بكثرة ، فمن ذلك :

- قوله في جيهان السادات :

كـرَّم اللهُ مَـنْ تُـكـرِّمُ جـيلاً قد تناسى كفاحَهُ الأبناءُ [5]

وتقديم المفعول (كفاحه) مطلوبٌ في هذا الموضع ؛ إذ لا شكَّ أنَّ العناية بذكره أكثر من العناية بذكر الأبناء ، لا سيَّما وهم يتناسون كفاح أسلافهم .

- وقوله يخاطب الرئيس محمَّد أنور السادات :

تكسو الحديثَ رواءً في بساطته لأنَّه من صميم القلب نبضاتُ

فيه الحقائقُ لم تسترْ معالمَها عن المسامع في النفس السياساتُ [6]

ووجه العناية في تقديم المفعول (معالمها) أنَّ معالم الحقائق أهمُّ من السياسات وأشرف ، فالسياسات تتقلَّب بين الحقِّ والباطل ، أمَّا الحقائق فلها وجه واحد واضح المعالم ، وفيه نكتة لفظيَّة هي أنَّ الفاعل (السياسات) تأخَّر ليأخذ مكانه من القافية .

---

(1) المقتضب 95/3 . (2) انظر : السابق ، وشرح جمل الزجَّاجي لابن هشام /108 .

(3) سورة الحجّ ، الآية 37 . (4) دلائل الإعجاز /107 ، 108 .

(5) عودة الوحي /87 . (6) السابق /95 .

• وقوله في رثاء عبَّاس العقَّاد ، يصف أدبه :

أدبٌ أقـوى مـن المـوتِ ولا يعرفُ الموتَ الَّذي جاز السحابْ [1]

وتقديم المفعول هنا بغرض التخصيص ، فحين يتلـو المـوت فعـل المعرفـة يصـبح نفـي المعرفة مخصـوصًا بالموت ، وهذا يوصـل إلى تأكيد معنى خلود الأدب الرفيع (الَّـذي جاز السحاب) وعدم موته .

ومواضع كثيرة أخرى [2] ، وقد اسـتأثر غرض العنايـة والاهتمـام بأكثرهـا ، فـأكتفي بعرض الأبيات السابقة تجنُّبًا للتكرار .

---

(1) صلواتي أنا /86 .

(2) انظـر : صـلواتي أنـا/24 ، 30 ، 69 ، زاد المسـافر/48 ، نوافـذ الضـياء/12 ، 25 ، 51 ، عـودة الوحي/14، 15 ، 49 ، 94 ، 100 ، النبع /77 ، الشروق /30 ، 58 ، صدى ونور ودموع / 66 ، 75 ، 100 ، 117 ، 145 ، 169 ، 257 ، الألحان الضائعة /15 ، 32 ، 34 ، 70 .

obeikan.com

مجيء الاسم بعد إذا الشرطية

يدور البحث في هذه المسألة حول التراكيب الّتي ترد فيها (إذا) الظرفيّة المضمّنة معنى الشرط ويعدها اسمٌ يليه فعل، كما في قول الله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ ﴾ [1]، ففي مثل هذا التركيب خلاف ، ومذهب الجمهور فيه أنَّ فعل الشرط محذوف يفسِّره الفعل المذكور بعد [2] ، والتقدير عندهم : إذا انفطرت السماء انفطرت ، أمّا مذهب الكوفيّين فهو أنَّ الاسم بعد (إذا) مرفوعٌ بالفعل بعده ، وهو فاعلٌ متقدّم على فعله [3]، أو مبتدأ خبره ما بعده [4] .

والخلاف في هذا فرعٌ عن الخلاف في (إذا) هل هي مختصّة بالدخول على الجملة الفعليّة أم لا ، وأقوال النحاة في هذه المسألة ثلاثة :

القول الأوّل : يجوز دخول (إذا) على الجملة الاسميّة إذا كان الخبر فيها فعلاً ، وهو قول سيبويه ، قال عن (حيث) و(إذا) : " والرفع بعدهما جائز ؛ لأنّك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس"[5] ، فيؤخذ من قوله : " قد تبتدئ الأسماء بعدهما " أنّه يرى جواز رفع الاسم بعد (إذا) على الابتداء، ويؤخذ من تمثيله أنّه يشترط لجوازه أن يكون الخبر فعلاً .

وقد اقترن قول سيبويه بجواز ذلك بوصفه له بالقبح ، قال : " ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل" [5] ، فهو " في قياسه من باب المستقيم القبيح ، فاستقامته من جهة معناه ولفظه ، وقبحه من جهة ترتيبه ؛ لأنّه أوّلاً قدّم الاسم وأخّر الفعل " [6] .

وقد غُلِط على سيبويه فنُسِب إليه القول باختصاص (إذا) بالدخول على الجملة الفعليّة [7] ، وربّما أوقع في هذا الغلط قولُه : " جملة هذا الباب أنَّ الزمان إذا كان ماضيًا أُضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنّه في معنى (إذ) ، فأُضيف إلى ما يُضاف إليه (إذ)، وإذا كان لِما لم يقع لم يُضف إلاّ إلى الأفعال ؛ لأنّه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تُضاف إلاّ إلى الأفعال " [8] .

---

(1) سورة الانفطار ، الآية 1 .
(2) انظر: المقتضب74/2، المفصّل/207، ابن يعيش96/4.
(3) انظر : معاني الأخفش 736/2 .
(4) انظر : شرح التسهيل 213/2 .
(5) الكتاب 107/1 .
(6) الانتصار لسيبويه على المبرّد /67 .
(7) انظر مثلاً : شرح التسهيل 213/2 ، وشرح الألفيّة لابن الناظم /395 ، وشرح الكافية للرضي 419/1 ، والجنى الداني /368 ، وشرح الأشموني 152/2 .
(8) الكتاب 119/3 .

فالَّذين نظروا إلى هذا النصِّ وحده دون الأوَّل لـم يفهمـوا مـراده ، ومراعـاة النصَّـين تجعلنا نرى بوضوح أنَّ سيبويه لا يُجيز مثل : اجلس إذا عبد الله جالس ، وإنَّما يجيـز مثل : اجلس إذا عبد الله جلس ، " فتكون الجملة بعد (إذا) مبنيَّة من اسـم وفعـل ، فقبُح من جهة الترتيب ، فأمَّا أن يكون محالاً فلا " [1] .

القول الثاني : يجوز دخول (إذا) على الجملة الاسميَّة مطلقًـا ، سـواء كـان الخبـر فيها فعلاً أو اسـمًا ، ويُروَى هذا القـول عن الأخـفش [2] والكـوفيِّين [3] ، واختاره ابـن مالك [4] .

القول الثالث : تختصُّ (إذا) بالدخول على الجملة الفعليَّة ، وإذا وقع بعـدها اسـمٌ مرفوعٌ فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه المذكور ، وهو قـول المبـرِّد [5] ومـن تابعـه ، كالفارسيّ [6] والزمخشريّ [7] وغيرهما [8] .

والجدير بالقبول من هذه الأقوال هو قول سـيبويه ؛ فالَّـذين أجـازوا دخـول (إذا) الظرفيَّة المضمَّنة معنى الشرط على الجملة الاسميَّة مطلقًا لا يعضد قـولهم شـواهد كثيـرة فصيحة ، ولا يروون من شواهد دخولها على الجملة الاسـميَّة ذات الخبر الاسميِّ إلاَّ مـا الندور والشذوذ أولى به ، كقول الفرزدق :

إذا باهليٌّ تحته حنظليَّةٌ له ولدٌ منها فذاك المذرَّعُ [9]

وأمَّا الَّذين خصُّوها بالجملة الفعليَّة وفتحوا الباب للتأويل والتقـدير فقـالوا فـي مثـل قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ ﴾ : إنَّ التقدير : إذا انفطرت السـماء انفطـرت ، فـلا يخفى أنَّ تقديرهم بعيدٌ عن المعنى ، يفسد الكلام ، ويجعله في غاية الركاكة ، من غيـر فائدة يؤدِّيها ، فما الغرض من الحذف والذكر وتفسير الشيء بنفسه ؟

---

(1) الانتصار /66 . (2) انظر : الجنى الداني /368 ، وشرح الأشموني 152/2 .
(3) انظر : شرح الكافية للرضي 418/1 ، 419 ، ومغني اللبيب /757 .
(4) انظر : التسهيل /94 ، وشرحه 213/2 . (5) انظر : المقتضب 177/3 ، والكامل 1229/3 .
(6) انظر : التعليقة 116/1 . (7) انظر : المفصّل /207 .
(8) انظر : البسيط 876/2 ، وابن يعيش 96/4 ، وهمع الهوامع 207/1 .
(9) انظر : شـرح التسهيل 213/2 ، وقد أُوِّل البيت على إضمار (كان) على أنَّها فعل الشـرط ، يُراجـع : مغني اللبيب 127/1 .

إنَّ هذا التأويل يضيِّع تعبيرًا بليغًا وأسلوبًا جليلاً ورد بكثرة في أفصح النصوص ، فقد دخلت (إذا) الظرفيَّة المضمَّنة معنى الشرط على الجملة الاسميَّة ذات الخبر الفعليّ في اثنين وعشرين موضعًا من القرآن ، في سور (المرسلات ، والتكوير ، والانفطار ، والانشقاق) ، سوى ما ورد منه في الشعر ، كقول أبي ذؤيب الهذليّ :

وإذا المنيَّة أنشبت أظفارها ألفيت كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ [1]

وقول الفقعسيّ :

وهلاً أعدُّوني لمثلي تفاقدوا إذا الخصمُ أبزى مائل الرأس أنكب [2]

وغيرها [3] ، وكثرة المسموع منه تجعل التأويل غير مقبول فيه ؛ فالتأويل إنَّما هو وسيلةٌ لإلحاق النادر الشاذّ بالكثير المستقيم ، واستعماله مع كثيرٍ فصيح لا حاجة إليه ولا ضرورة تبرِّره .

ومع رجحان مذهب سيبويه في هذه المسألة فإنَّ نظرته إلى هذا الأسلوب على أنَّه قبيح فيها إجحاف ، وليست تستقيم مع منهجه في الاهتمام بالمعاني والدلالات وإخضاع النحو لها ، فوصفه له بالقبح غير مسلَّم .

إنَّ تقديم الاسم على فعل الشرط أسلوبٌ عربيٌّ فصيح ، وهو ضربٌ من تقديم المسند إليه له معانٍ وأغراض ، أوَّلها العناية والاهتمام الَّتي تتعدَّد أوجهها :

فقد يكون التقديم للتخصيص ، نحو : إذا عليٌّ جاءك فأعطه هذا الكتاب ، فالمعنى أنَّ إعطاء الكتاب يجب أن يختصَّ بعليٍّ دون سواه .

وقد يكون التقديم للتهويل ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ . وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ . وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ... ﴾[4] ، فهذا موطن من مواطن التهويل؛ لأنَّ انفطار السماء وانتثار الكواكب وما تبعها فيه هولٌ كبيرٌ ورعبٌ وفزع ، ويتَّضح هذا إذا نظرنا إلى آية أخرى لم يقدَّم الاسم فيها ، في قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [5] ؛ لأنَّ مشهد الزلازل مألوفٌ وواقعٌ متكرِّر ـ وإن كانت تلك زلزلة أعظم ـ بخلاف انفطار السماء، وانتثار الكواكب ، وتفجير البحار ... فالهول فيها أكبر ، ولهذا تقدَّم الاسم .

---

(1) شرح أشعار الهذليين 4/1 .

(2) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 214/1 ، وأبزى : أي جاء وهو متأخر العجز مائل الرأس منحرفا.

(3) قد رصد المرحوم أحمد مكي الأنصاري أكثر من ألفي بيت لهذه الظاهرة في كتابه (النحو القرآني) .

(4) سورة الانفطار ، الآيات 1 – 3 . (5) سورة الزلزلة ، الآية 1 .

وقد يكون للتعظيم ، نحو : إذا الحبرُ قال بذلك فصدِّق .
وقد يكون لتعجيل المسرَّة ، نحو : إذا الحبيبُ حضر وهبت لك ما تريد .
أو لتعجيل المساءة ، نحو : إذا السفَّاحُ حكم البلاد فلا خير في الحياة .
أو لغير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة [1] .

وإذا ثبت لنا أنَّ تقديم الاسم على فعل الشرط أسلوبٌ عالٍ له قيمته في البيان فلنقف على مواضع استعمال الصيرفي لهذا الأسلوب في شعره، وقد ورد في ستَّة مواضع:

• في قوله :

فكم خدعتني رؤىً كاذباتٍ إذا الليلُ عسعس لم تسطعِ [2]

قدَّم الاسم (الليل) على فعل الشرط (عسعس) ، والغرض من تقديمه إبرازه في التركيب وإعطاؤه شيئًا من الاهتمام ؛ لأنَّه الأهمُّ لدى الشاعر ، وتبدو أهمِّيَّته في أنَّ الشاعر أراد إحداث المفارقة والتناقض بين (الرؤى) و(الليل) على غير ما هو مألوفٌ وشائعٌ من اجتماعهما واقترانهما ، فلهذا عجَّل بذكر الليل قبل الإخبار عن إقباله بظلامه (وهو معنى العسعسة) [3] .

• وقوله :

إذا الأنفسُ افتقدت هديَها مشتْ في طريق الهوى ضاغنهْ [4]

والغرض من تقديم الاسم (الأنفس) على الفعل (افتقدت) التحقير ، تحقير الأنفس لانتفاء ما يمنحها قيمتها (وهو الهدي) ، ولهذا أوردها بصيغة جمع القلَّة ، مع ملاحظة أنَّ الصيرفي في البيت مخطئ لاستعماله (افتقد) بمعنى (فقد) ، فهذا خطأ ؛ لأنَّ معنى (افتقد) الشيء : طلبه [5] ، وليس هذا ما أراده في البيت .

• وقوله في أحمد زكي أبي شادي :

إذا الأمم اضطهدت مصلحيها فليس لها مثلُ أمثلُ [6]

وتقديم (الأمم) على (اضطهدت) للتهويل ، فإنَّ الشاعر لم يقصد إلى إبراز اضطهاد المصلحين ؛ لأنَّه من سنن الحياة اصطدام المصلحين بمن يضطهدهم ويقاوم عملهم ، أمَّا أن يكون الاضطهاد واقعًا من (الأمم) بأكملها فهذا هو الشيء الَّذي يستحقُّ إبرازه

(1) انظر: معاني النحو4/104 .
(2) صدى ونور ودموع/146.
(3) انظر: لسان العرب(ع س س) .
(4) صدى ونور ودموع/170.
(5) انظر: لسان العرب(ف ق د) .
(6) صدى ونور ودموع /180 .

وتهويله في معرض الذمّ ، ويدلُّ على استعظامه وقوع هذا من الشعب أو الأمّة قوله في البيت بعده :

وأيُّ بناءٍ يقومُ لشعبٍ يحاربُ مَن شاد أو يخذُلُ ؟!

• وقوله في أمّه :

كان لي ظلٌّ إذا اليأسُ طغى ردّني بعد ضلالي مؤمنا [1]

وتقديم الاسم في هذا البيت للتهويل ، فقد صدّره بعد (إذا) ليأخذ حقّه في الأداء ، فالإتيان بلفظ (اليأس) في صدر التركيب الشرطيّ يعطي للفظ (اليأس) تأثيرًا أقوى ممّا لو قال : إذا طغى اليأس ، فقدّمه ليكون لهذا الظلّ معنى أكبر وأعظم ؛ فإنه كلّما عظم الداء عظم دواؤه ، (وقد استعمل الظلّ هنا رمزًا لأمّه ، وإن لم يوفّق في دمجه مع عناصر البيت الأخرى لرسم الصورة المعبّرة) .

• وقوله على لسان شهرزاد تخاطب شهريار :

فاغتفر لي – مرّةً – أهونَ زلّهْ
فإذا الغفران ألقى فيك ظلّهْ
عُدتَ قلبًا لم تجد في الأرض مثلَهْ [2]

وتقديم الاسم في قوله : (فإذا الغفران ألقى فيك ظلّه ...) لإفادة التخصيص ، والمعنى أنّه لا ينقصه سوى الغفران ليصبح ذا قلبٍ لا مثيل له في الأرض .

• وقوله مطلع قصيدة بعنوان (حياتي) :

إذا الفجر حرّر منّي الجفونَ وأيقظ فيّ القوى الخائرهْ [3]

وتصدير لفظ (الفجر) على هذا النحو في المطلع بغرض التفاؤل ، فلا شكّ أنّ الفجر يبعث الارتياح في نفس الشاعر ، وتحرير الجفون وإيقاظ القوى الخائرة يستمدّ قيمته لدى الشاعر من كونه من فعل الفجر ، وقد أنس الشاعر إلى التفاؤل الواضح في مطلع القصيدة - الذي أوصل إليه تقديم الاسم – فأكمل متفائلاً على غير عادته :

وهبَّ نسيم الصباح العليل يوزّع أنفاسه العاطرهْ
ورنّت على راقصات الغصون سواجعُ كالأنفس الشاعرهْ
ولاح على قسمات الوجود تبسُّمُ جنّاته الزاهرهْ
صحوتُ أناجي خيالاً جميلاً وفي ناظريّ رؤىً ساحرهْ [4]

---

(1) صدى ونور ودموع /268 .
(2) شهرزاد /47 .
(3) الألحان الضائعة /16 .
(4) الألحان الضائعة /16 .

obeikan.com

المبحث الثاني
تقديم الجار والمجرور

وفيه قضيتان:

- **الأولى** : تقديم الجارِّ والمجرور على المتعلَّق.
- **الثانية** : تقديم الجارِّ والمجرور على أفعل التفضيل.

obeikan.com

obeikan.com

تقديم الجارّ والمجرور على المتعلّق

لا بدَّ لحروف الجرّ ـ عدا الزوائد منها ـ من وجود ما تتعلّق به ظاهرًا أو مضمرًا[1]؛ لأنَّ معاني الحروف تتوقّف على ذكر المتعلّق ، بخلاف الأسماء والأفعال [2] .

ومعنى التعلُّق : أن يوصل الحرف معنى الفعل إلى الاسم ، " فالَّذي وصل معناه هو الَّذي يتعلَّق به الحرف ، كقولك : سرت من البصرة ، فـ(من) أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلَّق به " [3] .

وإنَّما كانت هذه الحروف توصل معاني الأفعال إلى الأسماء لأنَّ الأفعال الَّتي ترد قبلها لا تتجاوز الفاعل إلى المفعول، وتكون ضعيفة عن أن تصل وتفضي إلى الأسماء (المفاعيل) الَّتي بعدها بلا واسطة ، فتقوم حروف الجرّ بهذه الواسطة [4] ، أي أنَّها " معونة لتعدِّي الفعل " [5] ، تدخل مع الفعل " لتقوِّيه فتعدِّيه " [6] .

ومن أمثلة ذلك : الأفعال (عجبتُ) و(مررتُ) و(ذهبتُ) ، فلو قيل : عجبتُ زيدًا ، أو مررتُ جعفرًا ، أو ذهبتُ محمَّدًا ، لم يجز ذلك ؛ لضعف هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء ، فتوصلها حروف الجرّ فيقال : عجبتُ من زيد ، ومررتُ بجعفر ، وذهبتُ إلى محمَّد ، وكانت هذه الأسماء مجرورة لا منصوبة بالأفعال للفصل بين الفعل الواصل بنفسه والفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف [7].

ولا بدَّ في المتعلَّق به من أن يكون عاملاً ، " وهو فعلٌ ، أو مايشبهه ، أو مؤوَّلٌ بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه " [8] ، أو بالتفصيل : الفعل ، واسم الفعل ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبَّهة ، واسم التفضيل ، وصيغة المبالغة ، والمشتقّات غير العاملة كاسم الزمان واسم المكان [9] .

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل المتعلَّق به لكونه محذوفًا ، إمَّا جوازًا لكثرة الاستعمال وأمن اللبس أو لوجود دليل الحذف ، وإمَّا وجوبًا لدلالته على مجرَّد الكون

---

(1) انظر: شرح الجمل لابن عصفور482/1.
(2) انظر : الإيضاح شرح المفصّل 137/2 .
(3) أمالي ابن الحاجب 16/4 .
(4) انظر : ابن يعيش 8/8 .
(5) الخصائص 341/1 .
(6) السابق 229/3 .
(7) انظر : ابن يعيش 8/8 .
(8) شرح الأشموني119/2.
(9) انظر : النحو الوافي 439/2 ، 440 .

العامّ ، وذلك في مسائل أشهرها سبعة : أن يقع صفةً ، أو حالاً ، أو صلةً ، أو خبرًا لمبتدأ أو لناسخ ، أو أن يكون ملتزم الحذف لجريان العرب على حذفه في أسلوب معيَّن ، أو أن يكون الجارُّ هو الواو أو التاء المستعملتان في القسَم ، أو أن يرفع الجارُّ مع مجروره الاسم الظاهر عند القائلين بذلك [1] .

وعند حذف العامل ينبغي تقديره ، إمَّا فعلاً (استقرَّ ، حصل ، وُجِد ، ...) أو وصفًا يشبه الفعل (مستقرّ ، حاصل ، كائن ، ...)، إلاَّ في القسم وصلة غير (أل) الموصولة فيجب تقديره فيهما فعلاً ؛ لأنَّ جملتي القسم والصلة لغير (أل) لا تكونان هنا إلاَّ جملة فعليَّة [2] .

والأصل في الترتيب بين الجارِّ والمجرور ومتعلَّقهما أن يتقدَّم عليهما ، وإذا كان محذوفًا قُدِّر " مقدَّمًا عليهما ، كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخَّرًا ، وما يقتضي إيجابه ، فالأوَّل نحو : في الدار زيد ؛ لأنَّ المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخَّر عن المبتدأ ، والثاني نحو : إنَّ في الدار زيدًا ؛ لأنَّ (إنَّ) لا يليها مرفوعها ، ويلزم من قدِّر المتعلَّق فعلاً أن يقدِّره مؤخَّرًا في جميع المسائل ؛ لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ " [3] .

وتقديم الجارّ والمجرور – شأن جميع المعمولات – يدور غرضه حول التخصيص والحصر [4] ، وممَّا وقع منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [5] ، فـ﴿ تُحْشَرُونَ ﴾ جواب القسم الَّذي دخلت عليه اللام ، " و﴿ إِلَى اللهِ ﴾ متعلِّقٌ به ، وإنَّما قُدِّم للاختصاص ، أي : إلى الله لا إلى غيره يكون حشركم ، أَو للاهتمام " [6] .

ويشبِّه الإمام عبد القاهر تقديم الجارِّ والمجرور بتقديم المفعول المنصوب ، يقول : " وحكم الجارِّ مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب ، فإذا قلت : ما أمرتك بهذا ، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيءٍ آخر ، وإذا قلت : ما بهذا أمرتك ، كنت قد أمرته بشيءٍ غيره " [7] أي أنَّ المعنى إثبات حصول الأمر وتخصيص نفيه بالشيء المخصوص المشار إليه بـ(هذا) .

---

(1) راجع : النحو الوافي /441 ، 442 .
(2) انظر : السابق /442 .
(3) مغني اللبيب /587 .
(4) انظر : معترك الأقران 189/1 .
(5) سورة آل عمران ، الآية 158 .
(6) الدرّ المصون 459/3 .
(7) دلائل الإعجاز /127 .

وتقديم الجارّ والمجرور على المتعلّق واقعٌ في شعر الصيرفيّ بكثرة ، وهو جارٍ على المعهود في ذلك بإفادة التقديم للتخصيص في أغلب الأحيان ، ومن ذلك :

• قوله :

للفنّ ألهبُ وجداني وأحرقُهُ وأنتِ في الفنّ قدسٌ جئتُ أعبدُهُ (1)

فقوله : (للفنّ ألهب وجداني) أي أنّ إلهابه وجدانَه وقفٌ على الفنّ ، ولا يلهبه أو يحرقه لغيره .

• وقوله :

صورُ الوجودِ جعلتِها لي لوحةً فإليكِ ترجعُ تحفة الفنّانِ (2)

أي : إليكِ لا إلى غيركِ تُنسَب التحفة ؛ لأنّها من إلهامِك .

• وقوله في (موت عزرائيل) :

وكبير قد عاجلتْهُ المنايا في فتاةٍ بالشيخ كانت تبرُّ (3)

وتقديم الجارّ والمجرور في (بالشيخ كانت تبرُّ) أولى بأن يُحمل على غرض الاهتمام ؛ إذ ليس المقصود أنّها كانت تبرُّ أباها وحده ، ولكنّ المراد زيادة بيان لبرّها به ، وقد يجوز كونه للتخصيص على سبيل المبالغة .

• وقوله في (المنديل) :

فاروَ مِمّا شئتَ أو ما شاءت الآلامُ دهرا

فإذا جفّت دموعي فابق للآلام ذكرى (4)

وقوله : (فابق للآلام ذكرى) للتخصيص ، أي أنّ بقاء المنديل ذكرى مخصوص بكونها للآلام ؛ لارتباطها بالبكاء وارتباط البكاء بالمنديل (5) .

---

(1) الشروق /31 . (2) السابق /41 . (3) الألحان الضائعة /46 . (4) السابق /77 .

(5) وانظر من مواضع تقديم الجار والمجرور على المتعلق: زاد المسافر/41 ، 70 ، 75 ، عودة الوحي /33، 84 ، شهرزاد /25 ، 31 ، 32 ، صلواتي أنا/21 ، 51 ، 62 ، 68 ، 77 ، صدى ونور ودموع /25 ، 49 ، 69 ، 86 ، 91 ، 177 ، نوافذ الضياء /14 ، 32 ، 56 ، النبع /24 ، 27 ، 28 ، 43 ، 45 ، 55 ، 57 ، 58 ، 73 .

تقديم الجارِّ والمجرور على أفعل التفضيل

الأصل الواجب أن تكون (مِن) التفضيليَّة ومجرورها بعد أفعل التفضيل ؛ " لأنَّها من تمام معناه " [1] ، ويجب تقديمها عليه إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إلى اسم استفهام [2] ، نحو : مِن أيِّ الناس أنت أكرم ؟ مِن غلام أيِّهم أنت أجمل ؟ وعلَّة ذلك أنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام [3] .

فإن لم يكن المجرور بـ(من) اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام فالأصل تأخيره، وتقديمه نادر [4] أو مخصوص بالشعر [5] ، ومن شواهد تقديم (من) والمفضول الَّذي ليس اسم استفهام ولا مضافًا إليه قول ذي الرُّمَّة :

ولا عيب فيها غير أنَّ سريعها قَطوفٌ وأنْ لا شيءَ منهنَّ أكسلُ [6]

وقول الفرزدق :

فقالت لنا : أهلاً وسهلاً ، وزوَّدَتْ جنى النحلِ ، بل ما زوَّدَتْ منه أطيبُ [7]

ويُلاحَظ في هذين الشاهدين أنَّ تقديم الجارّ والمجرور ليس هو القصد الأوَّل ، بل القصد تأخير أفعل التفضيل ليأخذ مكانه في القافية ، ممَّا يعني أنَّ هذا النوع من التقديم لا يخلو من الفوائد اللفظيَّة ، وهو أيضًا لا يخلو من الفوائد المعنويَّة ، وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ أفعل التفضيل من المشتقَّات الَّتي تعمل عمل الفعل ، فتقديم الجارّ والمجرور عليه ترد عليه أغراض تقديم متعلَّقات الفعل على الفعل ، ومن أهمِّ تلك الأغراض : التخصيص ، ومنها : مجرَّد الاهتمام ، والتبرُّك ، والاستلذاذ ، وموافقة كلام السامع ، وضرورة الشعر ، ورعاية السجع أو الفاصلة ، وما أشبه ذلك [8] .

وقد استعمل الصيرفيّ تقديم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل ، واستعماله لذلك في حكم النادر ، حيث لم يرد في شعره إلاَّ مرَّة واحدة :

- في قوله في ذكرى الدكتور أحمد زكي أبي شادي :

ذكرى تعود مع الربيع وتنشرُ هي منه أزكى وهْي منهُ أنضرُ [9]

---

(1) شرح الكافية للرضي3/521. (2) انظر: شرح التسهيل3/54. (3) انظر: توضيح المقاصد2/942.
(4) انظر : المرجعين السابقين ، وشرح الأشموني 2/309 .
(5) انظر : شرح الكافية للرضي 3/521 ، وهمع الهوامع 2/104 . (6) انظر : شرح التسهيل 3/54 .
(7) انظر : السابق . (8) انظر: المطوَّل/372 وما بعدها. (9) صلواتي أنا /70 .

والتقديم في البيت للتخصيص، والمعنى أنّها أزكى وأنضر من الربيع على وجه الخصوص، لما عُلِم من اقتران الربيع بالحدّ الأعلى من الزكاء والنضارة ، ولذلك تقدّم ضمير (الربيع) المجرور على (أفعل) المصوغ من الصفتين ، فالتخصيص هنا طريق للمبالغة .

وممّا يتّصل بذلك تقديم (الباء) ومجرورها المتعلّقان بأفعل التفضيل ، وقد ورد ذلك في شعره ثلاث مرّات ، كلُّها للتخصيص ، وهذا بيانها :

- في قوله يرثي عاشق التراث محمّد رشاد عبد المطّلب :

ونم هانئًا فاليافعان عليهما — من الله ظلٌّ مُسدَلٌ ومحلّقُ
جزاءَ الّذي قدّمتَ للناس راضيًا — وإنّ الّذي قدّمتَ بالشكر أخلقُ (1)

وتقديم الجارّ والمجرور في قوله (بالشكر أخلق) لإفادة التخصيص ، والمعنى أنّ ما فعله المرثيّ في حياته من خدمة العلم والباحثين لا يليق به إلاّ الشكر .

- وقوله على لسان شهرزاد :

فكرتي كانت خلاصي ونجاتي
ونجاة الأنثيات الأخرياتِ
غير أنّي الآن أُنسيتُ حياتي
أنتَ بالإنقاذ أولى من لِداتي (2)

وتقديم الجارّ والمجرور في قوله (أنت بالإنقاذ أولى ...) يفيد التخصيص ، تخصيص شهريار باستحقاقه للإنقاذ ، فالتقديم هنا تصرُّفٌ سياقيٌّ مساعد للدلالة المعجميّة لكلمة (أولى) .

- وقوله :

القلب بعد الجراحْ — يعاف مرأى الدماءْ
والعين بعد النواحْ — تخاف ذكر البكاءْ
فما لهذا الحنينْ ؟
خبّرني يا ليلُ خبّر — فأنت بالسرّ أدرى (3)

والتقديم في البيت للتخصيص ، تخصيص دراية الليل بمعرفة السرّ في الحنين الّذي يحسُّ به الشاعر ، فليست درايته مطلقة وإنّما هي مخصوصة بهذا السرّ .

---

(1) زاد المسافر /76 . (2) شهرزاد /32 .
(3) الألحان الضائعة /63، وفي قوله (خبرني) تقصير للحركة الطويلة (الياء) لتنطق كالكسرة من غير إشباع .

obeikan.com

المبحث الثالث
تقديم ما يرد مفردًا وجملةً وشبهَ جملة

وفيه أربع قضايا:

- **الأولى** : تقديم الخبر على المبتدأ .
- **الثانية** : تقديم خبر (كان) .
- **الثالثة** : تقديم الصفة على الموصوف .
- **الرابعة** : تقديم الحال على صاحبه .

obeikan.com

obeikan.com

تقديم الخبر على المبتدأ

المبتدأ والخبر عنصران بمجموعهما يكتمل بناء الجملة وتحصل الفائدة ، ويعبَّر عنهما بأنَّ المبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلُّ الفائدة [1] ، وبأنَّ المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم [2] ، وبأنَّ المبتدأ موصوف والخبر وصف له في المعنى [3] ، ولهذه الاعتبارات كان الأصل تأخير الخبر [4] .

وقد توجب علَّة نحويَّة مخالفة هذا الأصل بوجوب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، ومن هذه العلل [5] :

1- أن يكون المبتدأ نكرة محضة والخبر جارٌّ ومجرور أو ظرف مختصٌّان ، نحو : عندي درهم ، ولي وطر .

2- أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ ، نحو : على التمرة مثلها زبدًا .

3- أن يكون الخبر ممَّا له الصدارة ، بأن يكون أداة استفهام أو مضافًا إليها ، نحو : مَن عندك ؟ ابن مَن أنت ؟

4- أن يكون الخبر منحصرًا بإلاَّ أو بإنَّما، نحو : ما عندك إلاَّ زيد ، وإنَّما عندك زيدٌ.

5- أن يكون المبتدأ (أنَّ) المفتوحة وصلتها ، نحو : عندي أنَّك فاضل .

وهناك حالات توجب التزام الترتيب الأصليّ بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر، منها [6]:

1- أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير بلا قرينة تعيِّن كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا ، نحو : صديقي زيد .

2- أن يكون الخبر مقرونًا بالفاء ، نحو : الَّذي يحضر فله درهم .

3- أن يكون الخبر فعلاً فاعله ضمير مستتر ، نحو : زيدٌ قام .

4- أن يكون الخبر منحصرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [7] .

5- أن يكون المبتدأ مقترنًا بلام الابتداء ، نحو : لَزيدٌ قائم .

6- أن يكون المبتدأ ممَّا له الصدارة،كاسم الاستفهام،والشرط،والتعجُّب،و(كم) الخبريَّة.

---

(1) انظر : ابن يعيش 94/1 .
(2) انظر: شرح الكافية للرضي201/1.
(3) انظر : شرح ابن عقيل 227/1 .
(4) انظر: ارتشاف الضرَب1103/3.
(5) انظر: شرح التسهيل300/1 وما بعدها، وشرح الأشموني202/1.
(6) انظر: شرح التسهيل296/1 وما بعدها، وشرح الأشموني199/1. (7) سورة الرعد ، الآية 7 .

وفيما عدا حالات وجوب التزام الأصل وحالات وجوب مخالفته تكون حرِّيَّة الترتيب عند أمن اللبس – بتقديم أحد العنصرين أو تأخيره - متوفِّرة ، ولا يقدح فيها قول الكوفيِّين بمنع تقديم خبر المبتدأ عليه ؛ فهو قولٌ مرجوحٌ مردود [1] .

وحرِّيَّة الترتيب بين المبتدأ والخبر ينتج عنها صورتان لكلٍّ منهما دلالات وأغراض تقترن بها ، ومع أنَّ تقديم الخبر جوازًا على المبتدأ يبدو ذا فوائد أكثر وفيه أسرار أكبر إلاَّ أنَّنا نجد علماء البلاغة ينظرون نظرة سواء إلى تقديم الخبر وتقديم المبتدأ ؛ لأنَّهم لم ينظروا إلى تقديم المبتدأ جوازًا على أنَّه الأصل الَّذي لا يحتاج إلى تعليل ، لكنَّهم اعتبروه تنازلاً اختياريًّا عن العدول والتزامًا مقصودًا بالترتيب الأصليّ ، ولذلك تحدَّثوا عن أغراض تقديم المسند إليه [2] .

ولتقديم الخبر على المبتدأ صور تتعدَّد باختلاف نوع الخبر ، فقد يكون الخبر مفردًا أو جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا ، ومن الأغراض العامَّة لتقديمه :

1- كونه أهمَّ عند المتكلِّم ، نحو : صديقي مَن ضربتَهُ ، والأهمِّيَّة في التقديم " ليست اعتبارًا مقابلاً للاعتبارات الأخرى ، بل هي المعنى المقتضي للتقديم " [3]، وجميع الأغراض بعدها تفاصيل لها .

2- التخصيص ، نحو : قائمٌ زيدٌ اليوم ، فالمعنى أنَّه مقصورٌ على القيام ، لا يتجاوزه إلى غيره كالقعود أو النوم [4] .

3- التفاؤل أو التشاؤم، بتصدير الخبر الَّذي يحمل دلالةً تبعث على التفاؤل أو التشاؤم ، فالتفاؤل نحو: فالحٌ عمر،في الجنَّة فقيدُك،والتشاؤم نحو: ضائعٌ سعيُك،مذبوحٌ الأسير.

4- الافتخار : نحو : " تميميٌّ أنا " ، فهذا أسلوب من يفتخر بقبيلته تميم [5] ، ولو أراد مجرَّد الإخبار لقال : أنا تميميّ ، أما إذا كان الخطاب في قوله "تميميٌّ أنا" لمن يردِّده بين تميم وغيرها فالتقديم للتخصيص .

5- التشويق إلى ذكر المبتدأ [6] ، وهو من الأغراض ذات القيمة العالية ؛ ففيه تنبيه لذهن المتلقِّي وتهيئة له ، ومثاله قول محمَّد بن وهيب في المعتصم :

---

(1) انظر : الإنصاف 65/1 وما بعدها .

(2) انظر مثلاً : عروس الأفراح 337/1 ، وحديثهم عن تقديم المسند إليه غير مقصور على كونه مبتدأ ، والغرض الأوَّل من تقديمه عندهم أنَّه الأصل ولا مُقتضى للعدول عنه .

(3) المطوَّل /356 .

(4) انظر : المطوَّل /353 .

(5) انظر : شرح الكافية للرضي 234/1 .

(6) انظر : المطوَّل /355 .

ثلاثةٌ تشرق الدنيا ببهجتها شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمرُ

فإنَّه حين ابتدأ بذكر الخبر (ثلاثة) وصفته (تشرق الدنيا ...) شوَّق السامع إلى معرفة المبتدأ المخبَر عنه بذلك [1] ، فكان تقديم الخبر أجمل بالمعنى .

ومن الأغراض المختصَّة بتقديم الخبر الظرف أو الجارِّ والمجرور : التنبيه من أوَّل الكلام على أنَّ الظرف خبرٌ لا نعت ، فالتقديم هنا وسيلةٌ لمنع اللبس وزيادة الإيضاح ، كما في قول الشاعر :

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمَّته الصغرى أجلُّ من الدهر

فإنَّه لو قال : (هممٌ له) لتُوُهِّم كون (له) نعتًا لـ(همم) [2] ؛ فاحتياج النكرة إلى ما يخصِّصها أكثر من احتياجها إلى الخبر ، وكذلك يُوقع تأخير الخبر في توهُّم أنَّ (لا منتهى لكبارها) هي الخبر ، وليس هذا مراد الشاعر .

وقد استعمل الصيرفي تقديم الخبر جوازًا على المبتدأ في مواضع عدَّة ، ولأغراض عدَّة ، فمن تقديم الخبر المفرد للتخصيص :

• قوله :

قدِّيسةٌ أنتِ .. جاءتْ على جناحيْ رسالَهْ
من عالم الطهر تُضفي على الوجودِ جمالَهْ [3]

فتقديم الخبر في قوله (قدِّيسةٌ أنتِ) يجعل التركيب مساويًا لأن يقول:ما أنتِ إلاَّ قدِّيسة.

• وقوله :

الثغر ثغر ناعمٍ والطرف طرف ساهمِ
سكرانُ هذا الثغر من خمرة كلِّ هائمِ [4]

وتقديم الخبر (سكران) لإفادة القصر أيضًا ، فكأنَّه قال : ما هو إلاَّ سكران .

ومن تقديمه لإظهار الشكوى والتألُّم :

• قوله :

يا جنَّةَ الحبِّ قاسٍ أمرُ رضوانكْ مُنِعتُ عن شدوِ لحني فوق أفنانِكْ [5]

فالأصل : أمرُ رضوانك قاسٍ ، لكنَّه قدَّم الخبر لما في التقديم من إبراز معنى القسوة التي تناسب غرضه وهو الشكوى .

---

(1) انظر : عروس الأفراح 466/1 ، وقد قيل : إنَّ (ثلاثة) مبتدأ ، وسوَّغ الابتداء بها مع كونها نكرة الإفادة أو التعيين ، و(تشرق) خبره .

(2) انظر: المطوَّل/354. (3) نوافذ الضياء/44. (4) صدى ونور ودموع/172. (5) الشروق/34.

• وقوله :

فثار عليَّ الموجُ .. قاسٍ تحامله [1]

وتقديم الخبر في البيت كسابقه ، لإبراز معنى القسوة بغرض الشكوى والتألُّم .

ومن تقديم الخبر المفرد للتشويق :

• قوله :

على شاطئ الأعراف يجنح زورقٌ تمرَّسَ في عاتٍ من النوْء عاصفِ
مُسجًّى به النوتيُّ تحت عباءةٍ من الليل حيكت من خيوطِ السوادفِ [2]

أصل التركيب : (النوتيُّ مسجًّى به) ، لكنَّه أراد تشويق المتلقي إلى معرفة المسجًّى في الزورق ، فأخَّر ذكر المبتدأ المبيِّن لذلك .

ومن تقديم الخبر الجارِّ والمجرور للتخصيص :

• قوله في السادات :

فالناسُ عندك إخوانٌ سواسيةٌ لك الوفاءُ .. ولله الديانات [3]

فالغرض أن يبيِّن أنَّ الرئيس ليس له إلاَّ الوفاء بغضِّ النظر عن الديانات فلا تأثير لها على معاملته للشعب ؛ لأنَّه ليس طرفًا فيها وإنَّما هي بين العباد وربِّهم .

• وقوله في الشاعر:

في قلبه الدنيا .. وفي روحه معالم الجنَّة في السبحِ [4]

والتخصيص في هذا البيت ليس مقصودًا لذاته ، وإنَّما هو لإبراز معنى اجتماع الدنيا والجنَّة في كيان الشاعر ، فالدنيا في قلبه ، والجنَّة ومعالمها مستأثرة بروحه .

ومن تقديم الخبر الجارِّ والمجرور للتنبيه على أنَّه خبر لا نعت :

• قوله :

صحوتُ أناجي خيالاً جميلاً وفي ناظريَّ رؤىً ساحرهْ [5]

فإنَّه لو قال : ورؤى ساحرة في ناظريّ ، لبدا التعبير ناقصًا يحتاج إلى خبر ؛ لتوهُّم كون (في ناظريّ) نعتًا ثانيًا للنكرة (رؤى) ، فخلُص تقديم الخبر من هذا الوهم .

---

(1) الألحان الضائعة /31 . (2) صدى ونور ودموع /43 . (3) عودة الوحي /94 .
(4) نوافذ الضياء /7 ، وانظر مواضع أخرى في : النبع /30 ، الشروق /7 ، الألحان الضائعة /17 .
(5) الألحان الضائعة /16 ، وانظر موضعًا آخر في : صلواتي أنا /21 .

ومن تقديم الخبر الجارّ والمجرور للتشويق :

• قوله :

ولمّا لم أجد معنىً يؤدّي إليكِ تحيّتي .. قدّمتُ زهري
ففي نفحاته أصداءُ نفسي وفي ألوانه أطياف عمري
وفي بسماته إحساس روحي وفي أكمامه ترحيب صدري [1]

ففي تقديم الخبر على هذا النحو لفتٌ لانتباه المتلقّي يجعله يتطلّع ليعرف : ماذا في نفحات الزهر ؟ وماذا في ألوانه ؟ وماذا في بسماته ؟ وماذا في أكمامه ؟ ثمّ يأتيه الجواب على خلاف المتوقّع ، حيث مزج الشاعر بين أجزاء الورد ومشاعره ليخرج صورةً شعريّةً في غاية الروعة .

ومن تقديمه للتهويل والمبالغة :

• قوله :

عيناكِ من بابلَ سحراهما ما زالتا تستجلبان الرحيقْ [2]

فالمجرور (بابل) موضعٌ شهيرٌ بالعراق ينسب العرب إليه السحر والخمر [3] ، والتقديم للاهتمام على جهة التهويل والمبالغة في وصف سحر عينيها وتأثيره لكونه من ذلك الموضع .

بقي أن أشير إلى موضعٍ أخّر فيه الصيرفيّ الخبر مخالفًا القاعدة النحويّة الّتي تُوجب تقديمه ، وهو قوله في المقطع الأوّل من قصيدة (وحي الشعر) :

أنت مَن يا عازفًا فوق قلبي أغنياتٍ تفيض من وجداني ؟
أنت من يا ساكبًا فوقَ رُوحي ضوءَ حبٍّ يسيل كالطوفانِ ؟
أنت من يا مَن يُسرُّ إلى النفسِ بنجوى الأرواح من رضوان ؟
أنت من يا من يفكُّ قيود اللفظ حتّى سما جناح المعاني ؟
أنت من يا من تغلغل في النفس فأبدى المستور من أشجاني ؟
أنت من يا مَن يُريني رسمًا لجنانٍ في نجوةٍ عن زماني ؟
أنت مَن يا من يُنقّل رُوحي في جمال الأشكال والألوانِ ؟
أنت مَن يا مَن يمرُّ بنفسي كلحاظٍ في معرضٍ من حِسانِ ؟ [4]

---

(1) الشروق /35 .
(2) نوافذ الضياء /42 .
(3) راجع : القاموس المحيط ، باب اللام ، فصل الباء .
(4) الألحان الضائعة /65 .

ولا وجه لتأخير (مَن) الاستفهاميَّة مع استحقاقها لصدارة الكلام ، وتأخيرها على هذا النحو جعل أسلوب الكلام أدنى إلى العاميَّة ، وقد يكون ذلك الخروج مقصودًا من الشاعر ، فقد نظم القصيدة صغيرًا ، وربَّما أراد لفت الأنظار ، وهذا التجاوز النحويّ مقرونٌ بآخرَ عروضيّ ، حيث حوَّل التفعيلة الأولى في ثمانية الأبيات من (فاعلاتن) إلى (فاعلن) ، فأصبح وزن الشطر الأوَّل : فاعلن مستفعلن فاعلاتن (= فاعلاتن فاعلن فاعلاتن) وخرج من الخفيف إلى المديد .

وفي هامش القصيدة : (آثر الشاعر هذا الضرب من النظم لموسيقيَّته) ، وكتب الأستاذ عبد العزيز عتيق في بحثه الملحق بالديوان بعنوان (شاعريَّة الصيرفي في الألحان الضائعة) : " ولن يفوتنا قبل الفراغ من هذه الدراسة أن نشير إلى أنَّ اتِّجاه الشاعر التجديديّ كان يحتِّم عليه أحيانًا التحرُّر من السير على وزنٍ واحد ، كما في قصيدة (وحي الشعر) ... فالشطر الأوَّل من الأبيات الثمانية الأولى من بحرٍ مولَّد ، والشطر الثاني من الأبيات ذاتها من البحر الخفيف ، وكان في مُكنته أن يسير على وزنٍ واحد ، لولا نشوةٌ بموسيقى خاصَّة كما أشار إلى ذلك " [1] .

وفي التعليق على ذلك أقول :

- الموسيقى الَّتي في الأبيات ليست بسبب تلفيق الوزن ، إنَّما هي موسيقى داخليَّة نشأت من انفصال التركيب (أنت من) في أوَّل كلِّ بيت ، ثمَّ وجود المدّ في(يا)، وقد أظهرت الأبيات المدوَّرة (3 ، 4 ، 5) اضطراب الوزن واضحًا .
- ليس الشطر الأوَّل من بحرٍ مولَّد كما ذكر الأستاذ ، بل هو من المديد كما بيَّنت .

(1) الألحان الضائعة /104 .

تقديم خبر (كان)

يتقدَّم خبر (كان) على اسمها ، أو عليها وعلى اسمها معًا ، وحكم هذا التقديم الصحَّة والجواز [1] ، ومن تقديم خبر (كان) على اسمها قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [2] ، ومن تقديمه على (كان) واسمها : منطلقًا كان زيدٌ .

وقد علَّل النحاة لجواز تقديم خبر (كان) بقياسه على المفعول ، يقول سيبويه : " وإن شئت قلت : كان أخاك عبدُ الله ، فقدَّمتَ وأخَّرتَ كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ)؛ لأنه فعلٌ مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضَرَبَ) ، إلاَّ أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد " [3] .

ويقول المبرِّد : " و(كان) فعلٌ متصرِّف ، يتقدَّم مفعوله ويتأخَّر ... " [4] .

ويقول ابن يعيش : " قد تقدَّم أنَّ هذه الأشياء لمَّا كانت داخلةً على المبتدأ والخبر وكانت مقتضيةً لهما جميعًا وجب من حيث كانت أفعالاً بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقيَّة ، وكانت الأفعال الحقيقيَّة ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً ، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول ، من نحو : كان زيدٌ قائمًا ، كما تقول : ضرب زيدٌ عمْرًا ، ولمَّا كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها ، ولمَّا كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها أنفسها ما لم يمنع من ذلك مانع " [5] .

ويقول ابن مالك : " تقديم الخبر في هذا الباب شبيهٌ بتقديم المفعول ، فليُحكَم بجوازه ما لم يمنع مانع " [6] .

وبالنظر في أقوال النحاة وعباراتهم في هذا التعليل نجد أنَّ من شبَّه خبر (كان) بالمفعول أدنى إلى الصواب والدقَّة ممَّن جعله مفعولاً حقيقيًّا ؛ لأنَّ كونه مفعولاً حقيقيًّا يستلزم القول بفعليَّة (كان) ، وهو قولٌ لا يخلو من مطاعن ؛ إذ ليست (كان) طرفًا في علاقة إسناد مع اسمها ، ولا تربطها بالمنصوب بعدها علاقة تعدية كما هو الحال في الأفعال [7] ، وكلُّ ما تقوم به هو وظيفة النسخ الإعرابيّ ، بجانب أنَّها

(1) انظر : الإيضاح العضدي /137 ، 138 ، والخصائص 382/2 . (2) سورة الروم ، الآية 47 .
(3) الكتاب 45/1 . (4) المقتضب 87/4 . (5) ابن يعيش 113/7 .
(6) شرح الكافية الشافية 396/1 . (7) انظر : الجملة الوصفيَّة في النحو العربيّ /157 .

تضيف إلى الجملة الاسميّة قيمةً زمنيّةً طارئةً تخلو منها في الأصل ، فالأرجح انتماؤها وأخواتها لباب الأدوات المنقولة عن الأفعال [1] ، أمّا الإسناد فيبقى بين الاسم والخبر كما كان قبل النسخ ، والتغيير الّذي يحدث لعلاقة الإسناد أنّها يُنظَر إليها من منظورٍ زمنيٍّ محدّد [كالمضيّ (كان) ، والتحوُّل (صار) ، والملازمة (زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفكّ) ، وهكذا ...] .

أما وقد استقرَّ جواز تقديم خبر (كان) فقد نبَّه النحاة إلى أنّه قد يعرض له ما يمنعه ، " كدخول حرف مصدريٍّ على (كان) ، نحو : أن يكون زيدٌ صديقَك خيرٌ من أن يكون عدوَّك ، فتقديم الخبر في هذا ممتنع ؛ لأنَّ الفعل صلة لـ(أن) ، ومعمول الصلة داخلٌ في حكم الصلة " [2] ، وكذلك قد ينتفي الإعراب بلا قرينة ، فيجب حينئذٍ تأخير الخبر ، نحو : كان الفتى هذا [3] .

وقد ذكر الأستاذ عبّاس حسن تفصيلاً لأحكام الترتيب بين (كان) واسمها وخبرها، وأرى من المفيد إثبات طرف ممّا ذكره من أحكام تقديم خبر (كان) وتأخيره باختصار ، وهذا بيانه [4] :

أوّلاً : للجملة الواقعة خبرًا للناسخ حكمٌ واحدٌ هو **التأخير** عن الناسخ واسمه :

أ. إمّا **وجوبًا** ، وذلك إذا اشتملت على ضمير يعود على اسم الناسخ ، كما في قول أعرابيّ : فليس مَن حكى عنك نُكرا ، توسعه فيك عُذرا .

ب. أو **استحسانًا** ، وذلك إذا كانت الجملة خاليةً من ضمير يعود على اسم الناسخ .

ثانيًا : للخبر الّذي ليس جملة (**المفرد وشبه الجملة**) ستّ حالات :

1- وجوب التأخُّر عن الاسم ، وذلك :

أ. حين يوقع التقديم في لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر ، نحو : كان رفيقي أخي .

ب. حين يكون الخبر واقعًا فيه الحصر ، نحو : ما كان التاريخُ إلاّ الخبر الصادق ، وإنّما كان التاريخُ الخبر الصادق .

---

(1) انظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها /193 .
(2) شرح الكافية الشافية 396/1 .
(3) انظر : شرح الكافية للرضي 175/2 .
(4) راجع : النحو الوافي 569/1 وما بعدها .

2- وجوب التقدُّم على الاسم فقط (أي التوسُّط بين الناسخ واسمه) ، وذلك حين يكون الاسم مضافًا إلى ضميرٍ يعود على شيءٍ متَّصلٍ بالخبر ، مع وجود ما يمنع تقدُّم الخبر على الناسخ ، مثل : يعجبني أن يكون للعمل أهلُه .

3- وجوب التقدُّم على الناسخ ، وذلك حين يكون الخبر اسمًا واجب الصدارة ، نحو : أين كان الغائب ؟ بشرط ألاَّ يكون الناسخ مسبوقًا بما له الصدارة - كالنواسخ الَّتي تسبقها (ما) - وألاَّ يكون الناسخ (ليس) ؛ لأنَّ خبرها لا يجوز أن يسبقها على الرأي الأرجح .

4- وجوب التوسُّط بين الناسخ واسمه ، أو التأخُّر عنهما معًا ، وذلك حين يكون العامل مسبوقًا بأداةٍ لها الصدارة ، ولا يجوز أن يُفصل بينها وبين العامل بفاصل ، مثل الاستفهام بـ(هل) في نحو : هل أصبح المريض صحيحًا ، ويجوز : هل أصبح صحيحًا المريض ؟

5- وجوب التوسُّط بين الناسخ واسمه ، أو التقدُّم عليهما ما لم يمنع من ذلك مانع ، وذلك :

أ. حين يكون الاسم مضافًا لضميرٍ يعود على شيءٍ متَّصلٍ بالخبر، فمثال التوسُّط : أمسى في البستان حارسُه ، ومثال التقدُّم عليهما بغير مانع : في البستان أمسى حارسُهُ .

ب. حين يكون الاسم واقعًا فيه الحصر ، فمثال التوسُّط : ما كان حاضرًا إلاَّ عليٌّ، ومثال التقدُّم : ما حاضرًا كان إلاَّ عليٌّ .

6- جواز الأمور الثلاثة : التأخُّر عن العامل ، والتقدُّم عليه ، والتوسُّط بينه وبين الاسم ، وذلك في غير ما سبق ، نحو : كان الخطيبُ مؤثِّرًا ، مؤثِّرًا كان الخطيبُ ، كان مؤثِّرًا الخطيبُ .

وهذه الأحوال تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب ، عدا الَّتي يشترط لإعمالها سبقها بنفي أو شبهه ، وعدا (دام) الَّتي يشترط لإعمالها سبقها بـ(ما) المصدريَّة الظرفيَّة ، وعدا خبر ليس .

خبر (كان) هو المسند [1] ، وتقديمه يفيد ما يفيده تقديم المسند على وجه العموم ، من كونه أهمَّ عند المتكلِّم ، أو تخصيصه بالمسند إليه ، أو التشويق إلى ذكر المسند إليه ، أو نحو ذلك [2] .

وقد ورد تقديم خبر (كان) في شعر الصيرفي في عدَّة مواضع ، وكان تقديم الخبر على (كان) واسمها أكثر من توسُّطه بينها وبين الاسم ، حيث تصدَّر خبر (كان) الجملة في تسعة مواضع ، في حين توسَّط في ثلاثة مواضع فحسب ، وأبدأ ببيان مواضع تقدُّمه على (كان) واسمها ، فمنها :

• قوله يخاطب الرئيس محمَّد أنور السادات ويذكر خط بارليف :

يا هادم المعقلِ العالي برهبته ... فأنزلتْهُ من العلياء ساعاتُ
كم أمَّنوا بدعاواهم رعيَّتَهم ... وكم أشادت بمبناهُ الدعاياتُ
خرافةً كانَ وانقضَّت خرافتُهم ... وعصرُنا لم تجُز فيه الخرافاتُ [3]

والتقديم هنا للتخصيص ، أي (ما كان إلاَّ خرافة) ، وتخصيصه بكونه خرافةً بعد ذكر التهويل في تقديرهم له يفيد التحقير والتهكُّم .

• وقوله في (إسراء) :

أحقًّا كان ما أمَّلتُ حين شعرتُ .. أم حلما ؟
أحقًّا كان بين يديَّ حين ضممتُ .. أم وهما ؟ [4]

والتخصيص في هذا السؤال يفيد التلهُّف والشوق إلى معرفة الجواب وتمنِّي أن يكون حقا لا حلمًا ولا وهما ، وعلَّة ذلك أنَّ السائل يريد أن يسمع الجواب بالإيجاب من قبل أن يكمل السؤال بذكر المعادل .

• وقوله في رثاء أمِّه :

جنَّتي كانت ، ولكنْ .. ذهبَتْ ... من أمامي ، مثلما يخبو السنا [5]

وتخصيص أمِّه بكونها جنَّته هو الرثاء الَّذي لا مزيد عليه ، والغاية من التخصيص هنا معنويَّة ؛ لأنَّ الجنَّة موسومةٌ بوفور المسرَّات وانتفاء المكدِّرات ، ووصفها بذلك ثمَّ الإخبار بأنَّها ذهبت من أمامه كما يخبو الضوء فيه بيان لشدَّة حزنه وحسرته .

---

(1) انظر : شرح الكافية للرضي 172/2 . (2) انظر : المطوَّل /353 وما بعدها .
(3) عودة الوحي /101 . (4) صدى ونور ودموع /91 . (5) السابق /270.

• وقوله من القصيدة نفسها :

ثروةً كانت ، وما أغبنني في تراب الأرض واريتُ الغنى (1)

وتقديم خبر (كان) أيضًا لإفادة التخصيص ، لكنَّ الغاية منه فنيَّة ؛ فالغرض من تخصيصها بأنها (ثروة) دمجها في الصورة التي أراد رسمها ، حيث صوَّر نفسه يدفن ثروته وغناه في تراب الأرض ، وفي ذلك من الغبن ما يستدعي الحسرة .

• وقوله على لسان شهريار :

كيف بالسيف أنا أُزهِقُ روحي ؟
جسدًا كنتُ مقيمًا في السفوحِ (2)

وفيه وصفٌ لتحوُّل شهريار عن فكره وتعجُّبه من ماضيه، والمقصود بقوله:(كيف بالسيف أنا أزهق روحي؟) أنه تخلَّى عن فكرة قتل شهرزاد لأنها أصبحت روحه،وتقديم خبر(كان) في قوله : (جسدًا كنت) للتخصيص ، أي : ما كنت قبلها إلاَّ جسدًا من غير روح .

ومن توسُّط الخبر بين (كان) واسمها :

• قوله في (الصدى الخافت) :

إن يكن خافتًا غناءُ فؤادي فهْو يسري إلى النُّهى في وضوحِ (3)

والتقديم فيه أقرب إلى أن يكون للتخصيص ، فهو يريد أن يخبر بخفوت غناء فؤاده على جهة التأكيد ، وإتيانه بـ(إن) التي تدخل على المشكوك فيه يضعف المعنى الذي أراده ، فعوَّض ذلك بتقديم خبر (كان) ، ويتبيَّن هذا إذا ما قال : إن يكن غناء فؤادي خافتًا ، فلو قال هذا لكان كالمتردِّد ، وهو خلاف الواقع .

• وقوله على لسان شهرزاد :

شهريارُ ! أنت لم تسفك دما
كان ظنًّا ما مضى بل حُلُما
قد خلعتَ الظنَّ والوهم فما
أنت إلاَّ رجلٌ قد ظُلِما (4)

والخطاب من شهرزاد ردٌّ على تعبيره عن ندمه لما كان منه من سفك الدم ، والغرض من تقديم خبر (كان) على اسمها (كان ظنا ما مضى) التخصيص ، تخصيص ما مضى من القتل بأنه ظنٌّ ووهم ، للتخفيف من ندمه، وهو مساوٍ لأن تقول : ما كان إلاَّ ظنا ...

---

(1) صدى ونور ودموع/271، وفي قوله : " وما أغبنني " خطأ نحويّ، لأنّ الغبن ليس ممَّا يقبل معناه التفاضل، فتمتنع صياغة فعل التعجُّب منه .

(2) شهرزاد /58 ، وانظر : صدى ونور ودموع /112 ، 113 ، الألحان الضائعة /66 .

(3) الألحان الضائعة /24 . (4) السابق /68 .

• وقوله في الدكتور زكي مبارك :

كان يُلقي يراعُهُ حُممَ النقدِ سائلا [1]

أصل التركيب : كان يراعُه يُلقي ... وتقديم خبر (كان) في هذا البيت مختلفٌ عن المواضع الأخرى ؛ لأنّه فعلٌ فاعله مضمَر ، وفي تقديم خبر (كان) الّذي هو فعلٌ فاعله مضمر (أو مسألة : كان يقوم زيدٌ) خلافٌ بين النحاة ، فممّن يجيزه : ابن جنّي ، وهو داخلٌ عنده في عكس التقدير [2] ، ويجيزه أيضًا ابن عصفور [3] خلاف ما حكى عنه السيوطي من المنع[4]، وصحّح أبو حيّان المنع [5]، ولكلٍّ علل وحججٌ ليس هذا موضع تفصيلها، ولا أرى للتقديم في بيت الصيرفيّ علّة غير إلجاء الوزن ، فمجزوء الخفيف من الأوزان القصيرة الّتي قد يضطرُّ الشاعر معها إلى وضع اللفظ في غير موضعه.

---

(1) صدى ونور ودموع /273 .

(2) انظر : الخصائص 273/2 .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 391/1 .

(4) انظر : همع الهوامع 118/1 .

(5) انظر : البحر المحيط 109/5 .

obeikan.com

تقديم الصفة على الموصوف

الأصل في الصفة أن تتلو الموصوف ، وعلّة ذلك :

1- أنَّ الصفة " تتمّة للموصوف وزيادة في بيانه ، والزيادة تكون دون المزيد عليه ، وأمّا أن تفوقه فلا ، فإذن وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف ، فإن كفى وإلاّ أتبعته ما يزيده بيانا " [1] .

2- وأنَّ الصفة خبر في الحقيقة، فيجوز لمن قال : جاءني زيدٌ الفاضل، أن يقال له : كذبت فيما وصفته أو صدقت ، كما جاز ذلك في الخبر [2] ، ووجه الشبه بين الخبر والصفة أنَّ كلاً منهما محلٌ للفائدة ، والأصل فيه أن يتأخّر عن مُعتمد الفائدة (المبتدأ ، والموصوف) .

3- وأنَّ الصفة تابعة للموصوف ، والتابع لا يقع قبل متبوعه [3] .

ولهذا منع النحاة تقديم الصفة على الموصوف، وجعله ابن جنّي قبيحًا [4] ، وقصره ابن عصفور على المسموع وذكر أنّه قليل [5] ، فهو بذلك أقرب إلى أن يكون شاذا .

وممّا جاء منه قول النابغة الذبيانيّ :

والمؤمن العائذاتِ الطيرَ يمسحها ركبانُ مكّةَ بين الغيل والسندِ [6]

وقول حسّان بن ثابت :

ومن لئيمٍ عبدٍ يخالفكم ليست له دعوةٌ ولا شرفُ [7]

وإن كان يحتمل كون (لئيم) و(عبد) وصفان لمحذوف .

وقد استُثني من منع تقديم الصفة على الموصوف أمران :

الأوّل : ما نقله الأشموني [8] عن صاحب البديع [9] من جواز تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدّم أحد الموصوفين ، فتقول : قام زيدٌ العاقلان وعمرو ، ومنه قول الشاعر :

---

(1) ابن يعيش 58/3 . (2) انظر : السابق . (3) انظر : أمالي ابن الشجري 9/1 .
(4) انظر : الخصائص 391/2 . (5) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 218/1 .
(6) ديوانه /15 ، وانظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب /430 ، والمرجع السابق .
(7) ديوانه /165 . (8) شرح الأشموني 315/2 .
(9) محمّد بن مسعود الغزني المعروف بابن الذكيّ ، ت 421 هـ ، انظر : بغية الوعاة 245/1 .

ولستُ مقرًّا للرجال ظلامةً أبى ذاك عمِّي الأكرمان وخاليا [1]

الثاني : أن يصلح النعت لمباشرة العامل ، فيتقدَّم مبدلاً منه المنعوت [2] ، ومن شواهده في القرآن قوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . الله ... ﴾[3]، ومن الشعر قول الشاعر :

ولكنَّني بُليتُ بوصل قومٍ لهم لحمٌ ومُنكَرةٌ جسومُ [4]

ولأنَّ تقديم الصفة على الموصوف على غير القياس فقد ذكر النحاة أنَّ الصفة المتقدِّمة تنتقل إلى الحاليَّة ، قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب لأنَّه قبيحٌ أن يُوصَف بما بعده ويُبنَى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائمًا رجلٌ ، وفيها قائمًا رجلٌ ، لمَّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبُح أن تقول : فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبُح : مررتُ بقائم ، وأتاني قائم ، جعلتَ القائم حالاً وكان المبنيّ على الكلام الأوَّل ما بعده ، ولو حسُن أن تقول : فيها قائمٌ لجاز : فيها قائمٌ رجلٌ ، لا على الصفة ، ولكنَّه كأنَّه لمَّا قال : فيها قائمٌ قيل له : من هو ؟ وما هو ؟ فقال : رجلٌ، أو : عبد الله ، وقد يجوز على ضعفه . وحُمِل هذا النصب على جواز : فيها رجلٌ قائمًا ، وصار حين أُخِّر وجهَ الكلام فرارًا من القبح " [5] ، ثمَّ قال : " وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر ، وأقلّ ما يكون في الكلام " [6] .

وفي نصِّ سيبويه دلالات ، منها :

1- أنَّ حذف الموصوف قبيحٌ عنده .

2- ولأنَّ حذفه قبيحٌ لم يجز تأخيره عن الصفة ؛ لأنَّ تأخيره بمثابة حذفٍ ثمَّ ذكر .

3- أنَّ قبح التقديم وضعفه لم يمنعا من جوازه على إبدال الموصوف من الصفة ، وحمله في ذلك لدلالة التشويق .

4- أنَّ كون المقدَّم حالاً ونصبه أولى من بقائه على الصفة وإتباعه .

5- جواز مجيء الحال من النكرة مقدَّمًا عليها .

6- اختصاص مجيء الحال المتقدِّمة من النكرة بالشعر ، وقلَّته في الكلام .

---

(1) شرح الأشموني 315/2 .

(2) انظر : شرح التسهيل 319/3 ، 320 ، و شرح الأشموني 333/2 .

(3) سورة إبراهيم ، من الآيتين 1 ، 2 . (4) شرح التسهيل 320/3 .

(5) الكتاب 122/2 . (6) السابق 124/2 .

وممَّا تقدَّمت فيه الصفة المفردة على النكرة فصارت حالاً قول كثيِّر :

لعزَّة موحشًا طللُ [1]

وقول الشاعر :

وبالجسم منِّي بيِّنًا لو علمتِه شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهدِ [2]

فالأصل : طللٌ موحش ، وشحوبٌ بيِّن .

وممَّا تقدَّمت فيه الصفة الَّتي هي جارٌّ ومجرور قول الله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً** ﴾ [3] ، " وتقديره : يأكلون نارًا كائنةً في بطونهم ، فـ(في بطونهم) صفة لـ(نار) في الأصل ، إلاَّ أنَّه لمَّا قُدِّم عليها انتصب على الحال " [4] .

ومنه أيضًا قول النبيِّ ﷺ : " هو لها صدقة " [5] ، ففيه (صدقة) " خبر (هو)، و(لها) صفةٌ قُدِّمت فصارت حالاً " [6] .

وقد جعل النحاة مجيء الحال من النكرة جائزًا في هذا الموضع ؛ لأنَّ الحال يتقدَّم على صاحبه ، أمَّا الوصف فلا يتقدَّم على الموصوف [7] .

وإنَّما جاز مجيء الحال من النكرة عند تقدُّم الحال على صاحبها في نحو : فيها قائمًا رجلٌ ؛ لأنَّ تقدُّم الحال على صاحبها يؤمن التباسها بالصفة ، فلو تأخَّرت لاشتبهت في حال انتصاب صاحبها بالوصف ، نحو : رأيت رجلاً راكبًا [8] .

ومن النحاة من أجاز مجيء الحال من النكرة بلا مسوِّغ ، روى ذلك سيبويه عن عيسى ابن عمر وتلميذه الخليل بن أحمد [9] ، وهو بعد مرويٌّ عن ابن الطراوة [10] ، وقال به أبو حيَّان [11] ، فعلى قولهم يجوز : هذا رجلٌ منطلقًا ، فينتصب على الحال كما ينتصب الحال من المعرفة ، وبذلك يكون المعنى هو المسوِّغ ، وتكون (راكبًا) في : رأيت رجلاً راكبًا ، محتملةً لكونها وصفًا ولكونها حالاً .

---

(1) ديوانه /506 ، وانظر : أمالي ابن الشجري 9/3 .
(2) البيت من شواهد الكتاب 123/2 .
(3) سورة النساء ، الآية 10 .
(4) البيان لابن الأنباري 138/1 .
(5) رواه البخاري 543/2 في كتاب الزكاة ، باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ ، برقم 1422 .
(6) شواهد التوضيح والتصحيح /153 .
(7) انظر : شرح الكافية للرضي 62/2 .
(8) انظر : شرح الأشموني 10/2 .
(9) انظر : الكتاب 112/2 .
(10) انظر : نتائج الفكر /234 .
(11) انظر : ارتشاف الضرب 1577/3 .

وقول النحاة بتحوُّل الصفة المتقدِّمة على الموصوف إلى حال يبدو مرتبطًا بالصنعة النحويَّة ولا علاقة له بالمعنى من قريب ولا من بعيد ، ومع أنَّه يحمي من التباس الحال بالصفة في مثل : رأيت رجلاً راكبًا ، إلاَّ أنَّه يوقع في لبسٍ آخر ، فحين نريد في جملة مثل (أقبل طالبٌ مستهترٌ) أن نبرز صفة الاستهتار فنقول : (أقبل مستهترٌ طالبٌ) ، يُلزمنا النحاة أن نقول: (أقبل مستهترًا طالبٌ)، وشتَّان بين التعبيرين ؛ لأنَّ (مستهترٌ) في الأولى على الإتباع صفة ثابتة تقدَّمت على موصوفها للعناية بذكرها ولبيان أنَّ كونه مستهترًا أبرز من كونه طالبًا ، أمَّا في الجملة الثانية فهي بالنصب وصفٌ للطالب بالاستهتار في حال إقباله وحسب ، لا أنَّ الاستهتار صفةٌ لازمةٌ له [1] .

إنَّ قول النحاة بأنَّ " الحال صفةٌ في المعنى " [2] لا يسوِّغ الخلط بينهما ؛ إذ بينهما من الاختلاف شيءٌ كثير ، فالصفة تتبع الموصوف في إعرابه ، وتكون لازمةً له على كلِّ وجه ، فهي بذلك أدنى إلى الثبوت واللزوم ، أمَّا الحال فتخالف صاحب الحال في إعرابه ، وهي وصفٌ غير ثابت له ، بل يحدث في وقتٍ ويبطل في غيره ، أي أنَّها مقيَّدة ومتغيِّرة [3] ، ونحن في تفريقنا بين أساليب أربعة هي :

1- أقبل رجلٌ ضاحكًا .
2- أقبل ضاحكًا رجلٌ .
3- أقبل رجل ضاحكٌ .
4- أقبل ضاحكٌ رجل .

نرى أنَّ (ضاحكًا) في الأسلوبين الأوَّلَيْن وقعت حالاً ، إلاَّ أنَّ كون المقبل رجلاً في الأسلوب الأوَّل أهمُّ من كونه ضاحكًا ، في حين كونه ضاحكًا في الأسلوب الثاني أهمُّ من كونه رجلاً .
وفي الأسلوبين الآخرَيْن وقعت (ضاحك) وصفًا ، والموصوف في أوَّلهما (رجل) أهمُّ من الوصف ، أمَّا في الأخير فالوصف (ضاحك) أهمّ ، وفيه نوع من التشويق كما سبق ودلَّ عليه كلام سيبويه المذكور آنفًا .

إنَّ كلام سيبويه يجعلنا لا نرى بأسًا بتقديم الصفة على الموصوف مع بقاء اعتبارها صفة ، وإن كان فيه ضعف ، فهو يوصل إلى دلالات تجعل التركيب مختلفًا عن التركيب الأصليّ ، ومختلفًا عن ما جاء فيه الحال المتقدِّم من النكرة ، ويبقى الضابط لذلك هو الاعتماد على قرائن السياق الَّتي تكشف عن المعنى في غالب الأحوال ، ولا تحتاج إلى الالتفاف على اللغة والخلط بين أجزائها ، فالحال حال ، والصفة صفة ، وليس من روح اللغة في شيء وضع أحدهما موضع الآخر .

---

(1) انظر : معاني النحو 292/2 .
(2) الكلِّيَّات /545 .
(3) انظر : اللمع لابن جنِّي /116 ، من نصٍّ في الهامش نقله المحقِّق عن شرح اللمع لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ت 442هـ ، وهو تلميذ ابن جنِّي .

من تقديم الصفة المفردة على الموصوف في شعر الصيرفي :

• قوله في رثاء شقيقته :

وما بالهيِّن الخطب افتقادي أعزّ الأقربين إلى انتسابي [1]

أصل التركيب : (الخطب الهيِّن) ، وربَّما رأى الشاعر في هذا التقديم ضرورة معنويَّة، فإنَّه بعد أن قال : (وما بالهيِّن) بحذف الموصوف ، خشي أن يقدِّر الموصوف بما لا يفي بما يريد قوله ، فيمكن أن يقدِّر (أمرًا) في حين يريده الشاعر (خطبًا) ؛ فهو لفظ يغلب استعماله في ما عظُم من الأمور (أمَّا دلالته المعجميَّة فلا فرق فيها بين عظيم وصغير) [2] ، فاستدرك بعد أن قال : (وما بالهيِّن) وقال : (الخطب) .

ومن تقديم الصفة الَّتي هي جارٌّ ومجرور :

• قوله :

فاستنسرتْ من بغاث الطير طائفةٌ عميُ البصائر ساقتها الغواياتُ [3]

والأصل : (طائفةٌ من بغاث الطير) ، وتقديم الصفة هنا للتخصيص ، تخصيص الطائفة بأنَّها من بغاث الطير ؛ ليناسب ذلك قوله : فاستنسرت .

• وقوله :

قدرةُ الحسن وهل تغلبه في الكون قُدرهْ ؟ [4]

والأصل: (قدرةٌ في الكون) ، ولا يبدو في تقديم الصفة في هذا الموضع غرض معنويّ، فلعلَّ المقصود تأخر الموصوف (قدره) ليأخذ مكانه من القافية [5] .

---

(1) صدى ونور ودموع /239 .
(2) انظر : القاموس المحيط ، باب الباء ، فصل الخاء .
(3) عودة الوحي /98 .
(4) صدى ونور ودموع /83 .
(5) مواضع أخرى لتقديم الصفة على الموصوف في : صدى ونور ودموع /209 ، 260 ، النبع /33 .

تقديم الحال على صاحبه

"نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ ، فالأصل تأخيره كما أنَّ الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، وجواز مخالفة الأصل ثابتٌ في الحال كما كان ثابتًا في الخبر ، ما لم يعرض موجبٌ للبقاء على الأصل أو الخروج عنه " [1] .

فممَّا يوجب البقاء على الأصل [2] :

1- أن يكون صاحب الحال مجرورًا بالإضافة ، نحو : عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا .

2- أن يكون الحال محصورًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[3].

وممَّا يوجب الخروج عن الأصل بتقديم الحال وتأخير صاحبه [4] :

1- اقتران صاحب الحال بـ(إلاَّ)، نحو : ما جاء راكبًا إلاَّ زيد ، أو (إنَّما) ، نحو: إنَّما جاء راكبًا زيد .

2- أن يضاف صاحب الحال إلى ضميرٍ يعود على ملابسٍ للحال ، بإضافة ، نحو : جاء زائر هندٍ أخوها ، أو بغير إضافة ، نحو : جاء منقادًا لعمرٍو صاحبه .

وفي غير تلك المواضع هناك مواضع اتَّفق النحاة على حكم التقديم والتأخير فيها، ومواضع أخرى وقع الخلاف بينهم فيه ، وهذه الخلافات ليست من شرط البحث – إذ لم يقع شيءٌ من المختلف فيه في شعر الصيرفي – ولهذا سأقتصر على بيانها بإجمال :

1- صاحب الحال المجرور :

أ. إن كان مجرورًا بالإضافة فالإجماع على أنَّه لا يجوز تقديم الحال عليه ، سواء كانت الإضافة محضة أم لا [5] .

ب. أمَّا إذا كان مجرورًا بحرف الجرّ فأكثر النحاة يمنعون تقديم الحال عليه [6] ، " ونُقِل عن ابن كيسان وأبي عليّ وابن برهان الجواز " [7] ، واختاره ابن مالك [8] ونصره بالسماع والقياس .

---

(1) شرح التسهيل 335/2 . (2) انظر : السابق ، وشرح الكافية للرضي 67/2 ، وشرح الأشموني 19/2 .
(3) سورة الأنعام ، الآية 48 . (4) انظر : شرح التسهيل 335/2 ، وشرح الكافية للرضي 67/2 .
(5) انظر : شرح الكافية للرضي 67/2 ، وشرح التسهيل 335/2 ، وشرح الأشموني 19/2 .
(6) انظر مثلاً : المقتضب 302/4 ، اللمع لابن جنّي /118 ، ابن يعيش 59/2 ، شرح الأشموني 15/2 .
(7) شرح الكافية للرضي 67/2 ، وانظر : أمالي ابن الشجري 15/3 .
(8) انظر : شرح التسهيل 336/2 وما بعدها .

2- صاحب الحال المرفوع أو المنصوب [1] :

أ. إن كان مضمرًا فالإجماع على أنه يجوز تقديم الحال عليه .

ب. وإن كان ظاهرًا فالبصريُّون يجيزون تقدُّم الحال عليه ، ويمنعه الكوفيُّون .

وتقديم الحال على صاحبه يكون لغرض من أغراض التقديم ، فقد يكون [2] :

1- للاهتمام ، كأن يكون (محمَّد) مريضًا أو مكسور الرجل والسامع يعنيه مشيه ، فأقول : حضر ماشيًا محمَّد ، والأصل : حضر محمَّد ماشيًا .

2- أو لإزالة الوهم وإرادة التخصيص، كأن يظنَّ المخاطَب أنَّ محمَّدًا حضر راكبًا لا ماشيًا ، فيقدَّم الحال على فعله ، وتصبح الجملة : ماشيًا حضر محمَّد .

3- أو لغير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة، كالتعجُّب والتفاؤل والتشاؤم والتهويل ونحوها .

وقد استعمل الصيرفيّ تقديم الحال المفرد والحال الجملة وشبه الجملة على صاحبه، فمن تقديم الحال المفرد في شعره :

• قوله في قصيدة (الشاعر) :

أنشودةً عاش وألحانُها ينقلها الصدَّاحُ في الدوحِ [3]

وهنا تقدَّم الحال (أنشودةً) على صاحبه وعلى عامله الواقع فعلاً متصرِّفًا، وهذا جائز [4]، والغرض من تقديمه التخصيص ، فكأنه قال : ما عاش إلاَّ حال كونه أنشودة .

• وقوله في قصيدة (دموعي) :

دموعي .. كنتِ آمالاً تمدُّ القلب بالبشرِ
وكانت هذه الآمالُ كالأمواج في البحرِ
سَرَتْ فيها مباركةً سفينةُ أطيب العمرِ [5]

حيث قدَّم الحال المفرد (مباركةً) على صاحبه (سفينة أطيب العمر)، وفي تقديمه قصدٌ إلى التفاؤل،لما تحمله الدلالة المعجميَّة للحال من معنى البركة كالنماء والزيادة والسعادة [6] .

---

(1) انظر : شرح الكافية للرضي 66/2 ، وشرح التسهيل 340/2 . (2) انظر : معاني النحو 294/2 .

(3) نوافذ الضياء /6 . (4) انظر : شرح التسهيل 343/2 . (5) الألحان الضائعة /75 .

(6) راجع : القاموس المحيط ، باب الكاف ، فصل الباء .

وقدَّم الحال المفرد على صاحبه في مواضع أخرى [1] .

ومن تقديم الحال الجملة الاسميَّة :

• قوله في (موجتان) :

فكرةٌ صادفتْ هوىً فاستعدَّا لهجومٍ على سفينةِ صيدِ
ساقها والرجاءُ يحدوه شيخٌ عاش يسعى سعيَ الدؤوبِ المجدِّ [2]

وتقديم جملة الحال (والرجاء يحدوه) على صاحب الحال (شيخٌ عاش يسعى سعي الدؤوب المجدّ) للعناية بذكره ، فكونه خارجًا للصيد بأملٍ ورجاء مهمٌّ لدى الشاعر لما في بيانه من إيضاح التباين بين رجائه وبين ما يحدث بعد ذلك من طغيان الموج وغرقه .

ومن تقديم الحال الجملة الفعليَّة :

• قوله في ذكرى الشهيد الشاعر محمَّد عبد الحكم الجراحي :

تقدَّم يلقى الموت والصبر حازمُهْ فتىً هيَّأتْهُ للجهاد عزائمُهْ [3]

وتقديم جملة الحال (يلقى الموت) على صاحبها النكرة الموصوفة (فتى) للتهويل؛ لأنَّ لقاء الموت ليس بالشيء الهيِّن الَّذي يتقدَّم إليه كلُّ أحد ، وإنَّما يتقدَّم إليه مَن (هيَّأتْهُ للجهاد عزائمُهْ) [4] .

ومن تقديم الحال شبه الجملة :

• قوله في (الشاعر) :

كقطرةِ الماء .. كزهْرِ الربى عاش ولم يهبط إلى السفحِ [5]

والتقديم هنا للتخصيص ، تخصيص الشاعر في معيشته بأنَّه كقطرة الماء وكزهر الربى ، لما في ذلك من توضيح لصفاته وخصاله الطيِّبة [6] .

---

(1) انظر : نوافذ الضياء /65 ، النبع /28 ، صدى ونور ودموع /199 .
(2) صدى ونور ودموع /79 ، وقد وقع بقوله (صيد) في سناد الردف .
(3) الشروق /92 .
(4) موضعان آخران لتقديم الحال الجملة الفعليَّة في : عودة الوحي /93 ، النبع /27 .
(5) نوافذ الضياء /6 .
(6) موضع آخر لتقديم الحال شبه الجملة في : نوافذ الضياء /14 .

خلاصة

بدأتُ هذا الفصل ببيان مفهوم التقديم والتأخير ، وتعرَّضتُ لبعض الأسباب الّتي تفسِّر الترتيب الأصليّ بين عنصرين ، ثمَّ بيَّنتُ مفهوم الرتبة ونوعيها والفرق بينهما ، وانتقلتُ إلى أغراض التقديم فذكرتُ بعض الأغراض والدلالات الّتي تنتج عن تقديم بعض العناصر ، وختمتُ التوطئة ببيان القيمة البيانيَّة للتقديم والتأخير .

وقد كانت دراستي للتقديم والتأخير في شعر الصيرفيّ في ثلاثة مباحث : تقديم الاسم المفرد ، وتقديم الجارّ والمجرور ، وتقديم ما يرد مفردًا وجملة وشبه جملة .

فدرستُ تحت مبحث **تقديم الاسم المفرد** ثلاث قضايا :

الأولى : **تقديم الفاعل على الفعل** ، وقد نأيتُ فيها عن مذهب الكوفيّين باعتبار المقدَّم فاعلاً وذكرت أسباب ذلك ، ثمَّ بيَّنتُ أغراض التقديم في هذه المسألة كالتخصيص والتحقيق وتعجيل المسرَّة أو المساءة والتعظيم أو التحقير والغرابة وتنبيه المخاطَب إلى المحدَّث عنه ، ثمَّ بيَّنت مواضع وقوع هذا التقديم في شعر الصيرفيّ مرتبطًا ببيان أغراضه ودلالاته .

الثانية : **تقديم المفعول على الفاعل** ، حيث بيَّنتُ فيها أنَّ مقتضى الأصل تأخير المفعول عن الفاعل ، ويجب التزام الأصل في مواضع و مخالفته في مواضع أخرى ، وأتبعتُ ذلك ببيان الغرض الّذي يدور حوله تقديم المفعول وهو العناية والاهتمام ، وكان تقديم المفعول على الفاعل كثيرًا في شعر الصيرفيّ ، فذكرت منه نماذج دالَّة على ما سواها .

الثالثة : **مجيء الاسم بعد (إذا) الشرطية** ، وكان الحديث فيها عن ورود (إذا) الظرفيَّة المضمَّنة معنى الشرط وبعدها اسمٌ ثمَّ فعل ، وذكرت مذاهب النحاة في إعراب هذا الأسلوب ، ورجَّحت قول سيبويه بجواز دخول (إذا) على الجملة الاسميَّة إذا كان الخبر فيها فعلاً ، وبيَّنت أنَّ كلام سيبويه لم يمحِّصه كثيرٌ من النحاة فنسبوا إليه القول باختصاص (إذا) بالجملة الفعليَّة ، وكان ترجيحي لمذهب سيبويه مقرونًا بالعلل الّتي تضعف الأقوال الأخرى ، ومقرونًا باحتراز عن قول سيبويه بقبح هذا الأسلوب ، ثمَّ بيَّنت مواضع تقديم الاسم على فعل الشرط في شعر الصيرفيّ حيث كان منها ما هو للاهتمام وما هو للتحقير وما هو للتهويل وللتخصيص والتفاؤل .

ودرستُ تحت مبحث **تقديم الجار والمجرور** قضيَّتين :

الأولى : **تقديم الجارِّ والمجرور على المتعلَّق** ، وفيها بيَّنت أهمِّيَّة وجود متعلَّق لحرف الجرّ ، ومعنى التعلُّق ، ولزوم كون المتعلَّق عاملاً ، وذكرت أنَّ الأصل في الترتيب تقدُّم المتعلَّق وتأخُّر الجارِّ والمجرور ، وأنَّه يجوز مخالفة هذا الأصل لغرضٍ يكون في غالب الأحيان التخصيص والحصر ، ثمَّ بيَّنت بعض مواضع تقديم الجارّ والمجرور على المتعلَّق في شعر الصيرفي وأغراضها ، وأشرت إلى بقيَّة المواضع وهي كثيرة .

الثانية : **تقديم الجارِّ والمجرور على أفعل التفضيل** ، حيث ذكرت أنَّ هذا التقديم من النادر أو المخصوص بالشعر ، وكان نادرًا أيضًا في شعر الصيرفي فبيَّنت مواضع وقوعه والأغراض الخاصَّة به .

ودرستُ تحت مبحث **تقديم ما يرد مفردًا وجملةً وشبهَ جملة** أربع قضايا :

الأولى : **تقديم الخبر على المبتدأ**، حيث ذكرت الأصل في الترتيب بينهما وأسبابه، ثمَّ ما يوجب مخالفته وما يوجب التزامه ، وذكرت أغراض تقديم الخبر وهي الأهمِّيَّة والتخصيص والتفاؤل والتشاؤم والافتخار والتشويق وغيرها ، ثمَّ بيَّنت مواضع تقديم الخبر في شعر الصيرفيّ حيث كان منها تقديم الخبر المفرد وتقديم الخبر الجارّ والمجرور ، وأشرت إلى موضع قدَّم فيه الصيرفي خبرًا واجب التأخير وكان فيه تجاوز نحويّ وآخر عروضيّ قمت ببيانهما .

الثانية : **تقديم خبر (كان)** ، حيث ذكرت كونه جائزًا ، وتعليل النحاة لجوازه ، حيث شبَّهوه بالمفعول ، ومنهم من جعله مفعولاً حقيقيًّا ، ورجَّحت صحَّة عبارة من شبَّهه بالمفعول ؛ لأنَّ جعله مفعولاً حقيقيًّا يستلزم القول بفعليَّة (كان) وأخواتها ، وفي هذا مطاعن ذكرت شيئًا منها ، ثمَّ ذكرت بيانًا لأحكام الترتيب بين (كان) واسمها وخبرها، وانتقلت إلى بيان مواضع تقديم خبر (كان) في شعر الصيرفي حيث كان منها تسعة مواضع تقدَّم فيها على (كان) واسمها ، وثلاثة مواضع توسَّط فيها بينها وبين اسمها .

الثالثة : **تقديم الصفة على الموصوف** ، حيث ذكرت أنَّ الأصل أن تتلو الصفة الموصوف ، وذكرت علل ذلك ومنع النحاة لعكسه وجعلهم له من القبيح الشاذّ ، ونقلهم

للصفة المتقدِّمة على موصوفها إلى باب الحال ، واعترضت على قولهم بذلك للاختلاف الكبير بين الصفة والحال وعدم جواز الخلط بينهما ، وسبرت نصًّا لسيبويه وخرجت منه بأنّه لا بأس بتقديم الصفة على الموصوف وإن كان ذلك ضعيفًا ، ويُعتمد في بيان المعنى على قرائن السياق الّتي تميِّز الحال من الصفة، ثمَّ بيَّنت مواضع تقديم الصفة على الموصوف في شعر الصيرفي حيث كان منها ما هو صفة مفردة وما هو جارٌّ ومجرور.

الرابعة : **تقديم الحال على صاحبه** ، وفيها ذكرت مقتضى الأصل وما يوجب البقاء عليه وما يوجب الخروج عنه ، ثمَّ بيَّنت الأغراض الّتي يرد لها تقديم الحال ، وبيَّنت مواضع تقديم الحال على صاحبه في شعر الصيرفي حيث كان منها ما هو حالٌ مفرد وما هو جملة اسميَّة وما هو جملة فعليَّة وما هو شبه جملة .

obeikan.com